

ترجمات سياسية
/ 2002

ما هو الخطأ الذي حدث؟
انهيار عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين
جيروم سلاتر

WHAT WENT WRONG? THE COLLAPSE OF THE
ISRAELI – PALESTINIAN PEACE PROCESS

JEROME SLATER

**VOL. 116 NO. 2
SUMMER 2001**

**المجلد 116 العدد 2
صيف 2001**

ما هو الخطأ الذى حدث؟

انهيار عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين

جيروم سلاتر

مع انتخاب أريئيل شارون وتحول الفلسطينيين من الثورة إلى الإرهاب، تدهورت "عملية السلام" بين إسرائيل والفلسطينيين، التى استمرت عشر سنوات بغير أن تحقق السلام، وأصبحت عنفا خطيرا. ومن الأمور ذات الأهمية الكبيرة أن تحلل تحليل سلمي أسباب هذه الكارثة، لأن المفاوضات سوف تستأنف عاجلا أو آجلا، ويجب فهم الدروس المستخلصة من هذا الفشل. وبعكس الرأى السائد، تتحمل إسرائيل لا الفلسطينيون النصيب الأكبر من المسؤولية، لا بسبب التوقف الأخير لعملية السلام فحسب، بل بسبب مسار الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين بأكمله منذ سنة 1948. والمساعدات الاقتصادية والعسكرية التى تقدمها الولايات المتحدة، إلى جانب التأييد السياسى والدبلوماسى الذى توفره أمريكا لإسرائيل بلا قيد أو شرط تقريبا، قد مكنت إسرائيل من إغفال المصالح والمطالب المشروعة الرامية إلى تحقيق العدالة الأخلاقية للفلسطينيين، وأيضا احتمال فرض قيود على القوة فى المنطقة وعلى الرأى العام الدولى. والتأييد الذى تقدمه الولايات المتحدة، بحسن نية ولكن بلا حكمة، لإسرائيل فى صراعها مع الفلسطينيين قد مكن إسرائيل أيضا من إغفال أفضل مصالحها.

الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين من 1948 حتى أوصلو 1993

الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، طبقا للرواية التاريخية الإسرائيلية التقليدية، هو نتيجة الكراهية المتسمة بالغباء التى يكنها العرب لليهود منذ خمسة وسبعين عاما، وعدم استعداد العرب لمجاعة الجهد الذى يبذله اليهود للتوصل إلى حل وسط عادل بشأن أرض فلسطين القديمة. وعندئذ تصاعد صراع الفلسطينيين مع الصهاينة حتى أصبح صراعا بين العرب وإسرائيل، عندما رفض العرب مشروع التقسيم الذى أقرته الأمم المتحدة فى سنة 1947، وهو المشروع الذى يقضى بتقسيم فلسطين بين اليهود والعرب وإنشاء دولة

جيروم سلاتر هو باحث جامعى فى العلوم السياسية فى جامعة نيويورك التابعة للدولة فى بافالو. وقد كتب كثيرا فى الصراع بين العرب وإسرائيل (ومن ذلك ثلاث مقالات سبق نشرها فى مجلة بوليتيكال ساينس كوارترلى)، وهو مشغول بتأليف كتاب فى هذا الموضوع.

إسرائيل. ويرى التاريخ التقليدي أن القيادة الصهيونية قبلت قرار الأمم المتحدة، استمرارا لروح الحلول الوسطى، ولكن الفلسطينيين والدول العربية المجاورة رفضته، وقاموا بغزو لم يسبقه استفزاز، وهدفه هو تدمير الدولة الإسرائيلية الجديدة. وفي أثناء الحرب التي تلت ذلك، فر مئات الألوف من الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون داخل حدود دولة إسرائيل إلى الدول العربية المجاورة، وقد أمرتهم بذلك أو حثتهم عليه الجيوش العربية الغازية، وعلى نقيض ذلك، حث الصهاينة الفلسطينيين على عدم الرحيل، لأنهم كانوا يريدون أن يبينوا أن الفلسطينيين والإسرائيليين يمكن أن يعيشوا جنبا إلى جنب في داخل الدولة اليهودية.

وتستطرد القصة فائلة إنه بعد حرب 1948، ظلت إسرائيل مستعدة لتسوية النزاع على أساس حل وسط، ولكنهم لم يجدوا زعيما فلسطينيا أو عربيا 'خر يمكن التفاوض معه. وقد عبر عن ذلك أبا إيبان تعبيرا شهيرا هو أن "العرب لم تفتهم أبدا فرصة لتفويت أى فرصة". وظلت قضية اللاجئين بلا حل، والسبب فى ذلك إلى حد كبير هو أن بقاءها متقبة يناسب الأغراض الخبيثة للدول العربية، وكانت النتيجة نشوء إرهاب فلسطينى قائم على حرب العصابات، بمساعدة الدول العربية المجاورة، وخاصة مصر وسورية. وهذا الإرهاب المحلى والدولى أدى بدور إلى حروب جديدة بين العرب وإسرائيل فى 1956 و1967 و1973، وجميعها فرضها على إسرائيل العدوان العربى.

وتؤكد هذه الرواية أن هذا الجدار من العداة العربى الصلد لم يتصدع، إلا عندما قرر رئيس جمهورية مصر أنور السادات إبرام صلح مع إسرائيل فى أواخر السبعينات، وتبعه بعد عشرين عاما زعيم عربى آخر، وهو حسين ملك الأردن. ولكن الصراع بين العرب وإسرائيل مستمر حتى اليوم بصفة إجمالية، لأنه لا الفلسطينيون ولا بقية الدول العربية مستعدون لقبول حلول وسط عادلة.

وهكذا يستمر التاريخ التقليدى للصراع بين العرب وإسرائيل. والروايات التاريخية ليست دائما دقيقة، حتى إن كان الإيمان بها عميقا مخلصا، والأساطير التى تنشؤها يمكن أن تكون لها عواقب مدمرة. والرواية الإسرائيلية تشوه الحقيقة التاريخية تشويهها كبيرا وتبسطها تبسيطا شديدا. وعدم استعداد معظم الإسرائيليين لإعادة تقويم أساطيرهم هو السبب الأساسى لاستمرار الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، الذى يمكن أن يتصاعد حتى يصبح حربا عامة أخرى بين إسرائيل والفلسطينيين. واستمرار قبضة الأساطير

التقليدية على الطائفة اليهودية الأمريكية يساهم أيضا في هذه المشكلة، بسبب تأثير هذه الطائفة (التي أود أن أضيف أنني عضو فيها) على السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الصراع بين العرب وإسرائيل.

وفي السنوات الخمس عشرة الماضية، حدث فيض ملحوظ في المعرفة التاريخية، التي توصل إلى معظمها أساتذة جامعات وصحفيون إسرائيليون، عن أصول الصراع بين العرب وإسرائيل والقوى المحركة له. و"التاريخ الجديد الإسرائيلي، وهو الاسم الذي عرف به، دحض دحضا حاسما الروايات التقليدية للتاريخ، وفرض إعادة تقويم شاملة لمسار الصراع بين العرب وإسرائيل بأكمله.⁽¹⁾ والتاريخ المنقح في جوهره يؤمن بأن الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل لا تعود جذوره إلى عداة العرب الغبي للسامية، بل إلى إصرار الصهيونية على أن دولة يهودية يجب إنشاؤها في فلسطين، برغم أن العرب ظلوا لمدة تزيد على 1300 عام يقيمون فيها إقامة غالبية، وسعوا في القرن العشرين إلى الحصول على الاستقلال السياسى فى وطنهم والسيادة عليه. وفى أعين الفلسطينيين، أن هذا التاريخ يرجح كثيرا مطالبة اليهود بفلسطين، وهى أن هذا التاريخ فى النهاية على أساس الرواية الواردة فى الكتاب المقدس بأن الله وعد اليهود بأرض فلسطين، فقاموا تبعا لذلك بغزو هذه الأرض والإقامة فيها وحكمها، إلى أن غزتهم بدورها الإمبراطورية وطردهم منذ ألفى عام.

ومن المؤكد أن مطالبة اليهود بفلسطين تقوم أيضا على أساس إعلان بلفور البريطانى فى سنة 1917، الذى وعد بإنشاء وطن قومى فى فلسطين للشعب اليهودى. ولكن إعلان بلفور لم يعد بفرض السيادة اليهودية على فلسطين، ويرى الفلسطينيون أنه، على أى حال، كان مجرد فرض الاستعمار البريطانى وضعا من طرف واحد، متجاهلا رغبات الأهالى الأصليين وحقوقهم السياسية.

ولكن برغم هذا، أدى صعود ألمانيا النازية ومذابح اليهود إلى حدوث تغيير جوهري فى المعادلة الأخلاقية، لأن هذا جعل إنشاء دولة يهودية أمرا عاجلا لا يدهس، وفى ذلك الحين لم يوجد موقع يكون من الممكن إنشاء هذه الدولة فيه غير فلسطين. ويقول الفلسطينيون إنهم، برغم هذا، لم يكونوا مسئولين عن مذابح اليهود، ولا يجب إرغامهم على سداد ثمن عداة الغرب للسامية. وعلى أى حال، فإن بريطانيا عندما بدأت تسمح

بهجرة اليهود إلى فلسطين في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، قوبلت بمقاومة وإرهاب عنيفين من العرب - ولدا بدورهما عنفا مضادا وإرهابا من اليهود. وهذا العنف أقتع البريطانيون، والأمم المتحدة في ما بعد، بأن فلسطين يجب تقسيمها. ولكن المؤرخين الجدد يشيرون إلى أن رفض العرب هذا الحل الوسط لم يكن يقوم على أساس إصرارهم على حقوقهم السياسية بنسبة مئة في المئة فحسب، بل أيضا على أساس اعتقادهم - الذي تبين أنه صحيح - أن القيادة الصهيونية لن ترضى بحل وسط أو تلتزم به.

وتوجد الآن أدلة لا يمكن دحضها على أن ديفيد بن جوريون، أول رئيس للوزراء في إسرائيل، والزعماء الصهاينة الآخرين، لم "يقبلوا" الحل الوسط للأمم المتحدة إلا ليكون خطوة تكتيكية ضرورية تعكس في ما بعد، وتكون قاعدة تتوسع منها إسرائيل في ما بعد لتتشم على فلسطين بأكملها التي جاء ذكرها في الكتاب المقدس. وكان بن جوريون واضحا تماما، في تصريحات كثيرة أدلى بها سرا، مثل ما جاء في خطاب أرسله إلى ابنه في سنة 1937: "الدولة اليهودية الناقصة ليست النهاية، ولكنها مجرد البداية. وإنشاء هذه الدولة اليهودية سيكون وسيلة في جهودنا التاريخية لاستعادة البلد كاملا... وسوف ننظم قوة دفاع حديثة... وأنا متأكد في هذه الحالة أننا لن نمنع من الاستيطان في أجزاء أخرى من البلد، إما بالاتفاق المتبادل مع جيراننا العرب أو بوسيلة أخرى... وسوف نطرد العرب ونحل محلهم... مع وجود القوة في حوزتنا".(2)

وبعد سنة، قال بن جوريون في اجتماع صهيوني: "أننا أفضل تقسيم البلد، لأننا عندما نصبح دولة قوية بعد إنشاء الدولة، سوف نلغى التقسيم ونتوسع في جميع أنحاء فلسطين".(3) و"فلسطين"، كما يفهمها الصهاينة، تشمل الضفة الغربية والقدس ومرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان ومعظم شبه جزيرة سيناء في مصر. وبعد 1947، تصرف بن جوريون طبقا لهذه الفلسفة، في طرد الفلسطينيين وفي النزعة التوسعية الإسرائيلية، ففي السنوات التالية، اغتتم الإسرائيليون فرصة الحروب ليستولوا على جميع هذه المناطق.

وعلى أي حال، فإن قبول الصهاينة مشروع التقسيم الذي وضعتة الأمم المتحدة كان قاصرا على جزء فحسب من المشروع - وهو الجزء الذي أنشأ دولة إسرائيل. والعنصر الجوهرى الآخر من مشروع الأمم المتحدة - ومن كل مشروع حل وسط جاد آخر لتسوية

الصراع بين العرب وإسرائيل من سنة 1947 حتى هذه اللحظة - هو إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. فالصهاينة لم يرفضوا هذا الحل الوسط فحسب، بل عملوا بنشاط لمنع إنشاء دولة فلسطينية في سنة 1948 وفي الخمسين سنة التالية. وبرغم سوء الفهم واسع النطاق عن أن إيهود باراك قدم للفلسطينيين مقترحات سلام "سخية" في كامب ديفيد، فإن إسرائيل لا تزال تقاوم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة لها مقومات حقيقية للبقاء والنماء.

طرد الفلسطينيين

لا تتحمل إسرائيل، في الأساطير الشائعة، مسئولية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، إذ يقال إن هذه المشكلة قد نشأت بأكملها نتيجة لعقيدة الرفض الفلسطينية والغزو العربى فى سنة 1948. ولا يوجد جانب من الأساطير التاريخية دحضه التاريخ الجديد لإسرائيل فدمره تدميرا مثل هذا الجانب. والحقيقة أن طرد الفلسطينيين بدأ قبل الغزو العربى بكثير واستمر بعد انتصار إسرائيل، لأنه كان نتيجة مباشرة لمناقشات صهيونية سرية استمرت ثلاثين عاما حول ضرورة "نقل" الفلسطينيين خارج البلاد عندما تحين الفرصة. وابتداء من 1947، بدأ الجيش الإسرائيلى ينفذ خطة استراتيجية مفصلة (الخطة D) للتعامل مع الفلسطينيين، وخاصة الذين كانوا يقاومون الإسرائيليين بنشاط، وإن لم تكن الخطة قاصرة عليهم. وقد دعت هذه لخطة إلى "تدمير القرى (إشعال النار فيها ونسفها وزرع الألغام فى الأنقاض)، وخاصة المركز السكانية التى يكون من الصعب السيطرة عليها سيطرة دائمة"، والقيام بعمليات طبقا للأسس التالية: تطويق القرية و... فى حالة المقاومة... يجب طرد الأهالى خارج حدود الدولة".⁽⁴⁾

وهذا هو ما دون رسميا. والحقيقة أنه وقع الكثير من جرائم القتل والاعتقالات السياسية، بل المذابح بالجملة، التى شملت نساء وأطفالا، خارج نطاق الأسس المذكورة، وقد ارتكب بعضها من يسمون الجماعات "التي لا يمكن التحكم فيها"، مثل إرجون، ولكن بعض هذه الجرائم ارتكبتها وحدات فى الجيش الإسرائيلى النظامى. وقد كشف الستار عن الحالة المزاجية العامة فى مذكرة كتبها إزرا دانين، مستشار الحكومة الإسرائيلىة للشؤون العربية: "إذا كانت القيادة العليا تعتقد أن أهدافها ستحقق بسرعة أكبر بالتدمير والقتل والمعاناة الإنسانية، فإننى لا اعترض. وإذا لم نسرع، فإن أعداءنا سيفعلون بنا هذه الأشياء

نفسها".⁽⁵⁾ وفي أعقاب طرد أهالي قرى فلسطينية بأكملهم أو فرارهم مذعورين، وقد رأوا المصير الذى ينتظرهم، دخل الجيش هذه القرى المهجورة، فهدمها بالجرافات تماما، أو أسكن بيوتها المهاجرين اليهود القادمين.

وباختصار، توجد الآن أدلة لا يمكن دحضها على أن معظم الفلسطينيين، الذين أصبحوا لاجئين من إسرائيل فى الفترة الواقعة بين 1947 و1949، فعلوا هذا لأنهم إما طردوا بالقوة أو هربوا نتيجة الحرب النفسية التى شنتها إسرائيل، والضغوط الاقتصادية، وقصف المدفعية، والإرهاب والمذابح، وقد نفذت هذه الأمور جميعا، كما قال أحد كبار الباحثين، "تحت مظلة عامة من حماية بن جوريون والزعماء السياسيين الآخرين وتشجيعهم...".⁽⁶⁾ وطرد الفلسطينيين أوجد مشكلة اللاجئين التى تتقبح حتى اليوم، وقد أدت إلى ظهور منظمة التحرير الفلسطينية التى يتزعمها ياسر عرفات فى مخيمات اللاجئين فى لبنان وسورية والأردن ومصر. وعندما بدأت منظمة التحرير الفلسطينية نشن على إسرائيل غارات يقوم بها الفدائيون عبر الحدود، كان الإسرائيليون ينتقمون بطريقة جماعية، ولحقة المفرغة للصراع التى ترتبت على ذلك عجلت بنشوب حرب السويس بين العرب وإسرائيل فى سنة 1056، وحرب 1967، وغزو إسرائيل للبنان، وخاصة فى 1982.

وكل هذا كان يمكن تجنبه لو أن إسرائيل سعت سعيا حقيقيا إلى التوصل إلى حل وسط مع الفلسطينيين فى 1947 - 1948. ولو تم هذا الحل الوسط بين الصهيونية والفلسطينيين، وأحجمت إسرائيل عن طرد الفلسطينيين، فالأمر المرجح أن غزو الدول العربية لإسرائيل فى 1948 لم يكن ليحدث، ولم يكن يلى ذلك صراع شامل بين العرب وإسرائيل. ولكن إسرائيل لم تكن تريد التوصل إلى حل وسط مع الفلسطينيين، ودعك من إنشاء دولة فلسطينية فى أى جزء من "إسرائيل العظمى". وما سعت إسرائيل إلى عمله، باللغة التى ابتكرتها، هو "إنشاء أمور واقعية فى الأرض" وإخراج الفلسطينيين من وطنهم بالقوة - بأى وسيلة ضرورية، وبغض النظر عن العواقب بعيدة الأمد التى تترتب على هذا السلوك.

عملية أوسلو

كان واضحا أن منظمة التحرير الفلسطينية، التي يتزعمها عرفات، تتقدم في السنوات الأولى بعد إنشائها بالحد الأقصى من المطالب: فقد كانت تصر على "التحرير" الكامل لفلسطين بأسرها - وهذا يعنى تدمير إسرائيل. ولكن في وقت مبكر، هو أواخر الستينات، بدأ هذا الموقف الراض يتداعى - برغم أنه كان على سبيل التجربة وغامضا وغير ثابت - ليحل محله استعداد للبحث عن حل دبلوماسى مع إسرائيل يقوم على أساس وجود دولتين. ولكن لم يترتب على هذا شىء، لأن إسرائيل لم تكن مهتمة بالبحث عن الأدلة الناشئة على وجود موقف برجماتى فلسطينى، فتجاهلت جميع العروض، ورفضت حتى التحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية، فما بالك بالتوصل إلى حل وسط معها.

والأمر الأكثر أهمية هو أن حكومات حزب العمل الإسرائيلى فى الستينات والسبعينات، التى كان على رأسها جولدا مائير وإسحق رابين وشيمون بيريز، بدأت عملية إنشاء مستعمرات يهودية فى الضفة الغربية وغزة، وقد أنشئت عن عمد فى مواقع تفصل المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض، بحيث يكون من المستحيل إنشاء دولة فلسطينية متصلة الأرض ولديها مقومات البقاء والنماء.

وبرغم هذا، استمر تطور موقف منظمة التحرير الفلسطينية، إلى أن قبلت رسميا فى نوفمبر 1988 حل صراعها مع إسرائيل على أساس إنشاء دولتين. وعلى أساس الشروط التى التزمت بها منظمة التحرير الفلسطينية، توافق الدولة الفلسطينية التى تنشأ فى الضفة الغربية وغزة، وعاصمتها القدس الشرقية، بأن تكون منزوعة السلاح إلى حد كبير، وأن تقبل وضع قوات دولية لحفظ السلام بطول حدودها مع إسرائيل، وتتهى الإرهاب وجميع أشكال الهجوم على إسرائيل من أرضها، ونحجم عن إقامة تحالفات مع دول الرفض العربية، وتوافق على الأرجح على تسوية مشكلة اللاجئين على أساس عودة رمزية إلى إسرائيل، يصحبها أداء تعويضات اقتصادية دولية على نطاق واسع للاجئين وتوطينهم فى العالم العربى.⁽⁷⁾

وأول اتفاقيات لها مغزى بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كانت اتفاقية أوسلو فى سبتمبر 1993، اللتين تفاوض على إبرامهما عرفات ورئيس وزراء إسرائيل رابين. وقد دعت الاتفاقيتان إلى اعتراف كل من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالأخرى، ووجود فترة انتقالية مقدارها خمس سنوات، تسحب فيها إسرائيل تدريجيا قواتها

وهياكل إدارتها من المراكز السكانية الفلسطينية الرئيسية لصالح السلطة الفلسطينية، وهي الحكومة الفلسطينية المؤقتة إلى أن تنشأ الدولة المستقلة. وفي نهاية الفترة الانتقالية، ترم تسوية دائمة على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى 242 و338، الذين دعيا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الاراضى التى غزتها فى 1967. ووعد عرفات، بدوره، إنهاء العنف المضاد لإسرائيل فى الأراضى المحتلة، بل التعاون مباشرة مع قوات الأمن الإسرائيلية.

وبرغم أن اتفاقيتى أوسلو لم تحدد تماما أن التسوية الدائمة يجب أن تشمل على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، فلم يكن هناك شك فى أن هذا هو التوقع العام للفلسطينيين والجماعة الدولية والحكومة الإسرائيلية والرأى العام الفلسطينى. وكعب أخيل أوسلو أنها أجلت أصعب القضايا - حدود الدولة الفلسطينية، والمستعمرات الإسرائيلية، ومشكلة القدس، وتقسيم مياه الضفة الغربية، وقضية اللاجئين - حتى تسوية النهائية التى حدد للتفاوض بشأنها شهر مايو 1999. وبذلك، لم يكن الإسرائيليون مطالبين بإزالة أى مستعمرات أو حتى وقف توسيعها وإنشاء مستعمرات جديدة، فى الأراضى المحتلة والقدس الشرقية. وحتى فى هذه الحالة، كان من الواضح أن استمرار توسيع المستعمرات ليس متناقضا مع روح أوسلو فحسب، ولكنه يبطل الهدف النهائى، وهو الاستقلال الفلسطينى.

وقد وجه فلسطينيون كثيرون نقدا عنيفا لعرفات بسبب هذه الثغرة الواسعة فى اتفاقيتى أوسلو، وعندما نستعيد تطور الأحداث، نجد أن هؤلاء المنتقدون كانوا على حق. ولكن، بسبب امتلاك إسرائيل جميع الأوراق، ورفض رابين تقديم المزيد، كان من الصعب رؤية إن كانت هناك خيارات متاحة لعرفات، غير الأمل فى أن يستمر تطور موقف إسرائيل بمرور الزمن، طالما حافظ على السلام داخل لمناطق التى يسيطر عليها الفلسطينيون. والأمر الذى ربما لم يكن من الممكن التنبؤ به هو مدى بقاء رابين ملتزما بالموقف المتشدد الذى يحول، فى الحقيقة، دون إنشاء دولة فلسطينية مستقلة قابلة حقا للبقاء والنماء. وفى السنوات القلائل التالية، انتهك رابين وخليفته شيمون بيريز، بمختلف الوسائل، روح أوسلو، بل نصوص عدد من الاتفاقيات.

وعقب توقيع اتفاقيات أوسلو بعامين، أعلن رابين خطته التفصيلية لإبرام تسوية دائمة مع الفلسطينيين: فلا عودة للحدود التي كانت قائمة قبل 1967، وتظل القدس موحدة، التي تشمل المستعمرات اليهودية في القدس الشرقية تحت السيادة الإسرائيلية دون غيرها، وتظل معظم المستعمرات في الضفة الغربية وجزء في مكانها، تحت السيادة الإسرائيلية، يكفل الدخول الحر إلى المستعمرات والسيطرة العسكرية عليها، سلسلة من الطرق الجديدة تنشأ في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، والحر الأمن لإسرائيل "بأوسع معاني هذا الاصطلاح" هو نهر الأردن، بمعنى أن إسرائيل سوف تحتفظ بالمستعمرات والقواعد العسكرية في وادي نهر الأردن، في عمق الأرض الفلسطينية. وما سيحصل عليه الفلسطينيون هو "كيان" يكون "موطنا لمعظم الأهالي الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية... إننا نريد أن يكون هذا... أقل من دولة".⁽⁸⁾

وفي السنة التالية، بدأ رابين تنفيذ خطة السلام هذه، التي سيؤول مصير الفلسطينيين، طبقا لها، إلى سلسلة من المناطق المعزولة في أقل من 50 في المئة من الضفة الغربية وجزء، كل منها مقطوعة الصلة بالأخرى ومحاطة بمستعمرين إسرائيليين وقواعد عسكرية إسرائيلية. واستمر إنشاء المستعمرات اليهودية في القدس التي تزداد اتسعا، وتشمل المناطق العربية، ومضى تنفيذ المشروع الضخم لإنشاء الطرق، الذي كان يحتاج في كثير من الأحيان، إلى مصادرة وتدمير بيوت الفلسطينيين وحدائقهم.

ومن الأمور التي تثير الدهشة أن نمو لمستعمرات اليهودية، في عهد رابين كان أكبر مما كان في عهد حكومة الليكود المتشددة السابقة، التي كان يرأسها اسحق شامير. بل احتفظ بأكثر المستعمرات تعصبا، المقامة في قلب المناطق الفلسطينية كثيفة السكان، ويفترض أن مصيرها هو الإزالة في الاتفاقية الدائمة. ورفض رابين توصية مجلس وزرائه بإزالة المستوطنة الصغيرة الموجودة في مدينة الخليل الفلسطينية، عقب مذبحه ارتكبتها متعصب يهودي لسبعة وعشرين فلسطينيا يصلون في أحد المساجد.

وحتى نصوص اتفاقيتي أوسلو، تجاهلتها حكومة رابين في كثير من الأحيان: فبقى في السجن المسجونون الفلسطينيون، الذين التزمت إسرائيل بإطلاق سراحهم، وتأجل إنشاء مطار فلسطيني في غزة، كان هناك وعد به، والنصوص التفصيلية الخاصة بإنشاء ممرات للانتقال الحر للفلسطينيين بين غزة والضفة الغربية، وأيضا للتحرك الحر للناس والمركبات والبضائع في داخل الأراضي المحتلة، كانت تنتهك في كثير من الأحيان، بإغلاق إسرائيل للمناطق الفلسطينية، إغلاقا كان يترتب عليه عناء شخصي واقتصادي شديد، والفلسطينيون المقيمون خارج القدس كثيرا ما كانوا يمنعون من أداء الصلاة في مساجد المسلمين في "جبل الهيكل"، ولم تلتزم إسرائيل في كثير من الأحيان بالجدول الزمني لانسحاب قواتها، وتعطل في أحيان كثيرة تحويل إسرائيل لفوائد الضرائب والرسوم إلى السلطة الفلسطينية.

ولكن السلطة وقت، طوال فترة حكم رابين، بالتزامها بأن تفعل ما في وسعها لإنهاء الإرهاب، ربما باستثناء فترة وجيزة عقب مذبحه الخليل. وقد فعلت هذا بنجاح كبير (برغم أنه لم يكن كاملا)، لأن قوات الأمن الفلسطينية كانت تعمل، بقيادة عرفات، بالتعاون مع قوات الأمن الإسرائيلية، في دوريات مشتركة، في كثير من الأحيان، لضبط وسجن المتطرفين ومن يشتبه في أنهم إرهابيون، وبعضهم كانوا مسجلين في قوائم أعداء الإسرائيليين.

وعقب اغتيال رابين وتولى شيمون بيريز السلطة، أصبحت السياسة الإسرائيلية أكثر تشددا. وتوجد دلائل على أن موقف رابين، في نهاية حياته، كان يتجه إلى أن يكون أكثر ليانا. وقد أظهرت تصريحاته في مجالسه الخاصة، بل بعض تصريحاته العامة إحساسا إلى حد بعيد بمنحة الفلسطينيين. وكان واضحا وضوحا متزايدا أنه تخلى عن معارضته لإنشاء دولة فلسطينية من نوع ما. ولكن بيريز زاد عملية توسيع المستعمرات وإنشاء الطرق، واستمرت في معارضة إنشاء دولة فلسطينية.⁽⁹⁾ وفي ربيع 1996، أصدر بيريز تفويضا باغتيال مناضل فلسطيني اتهم بأنه إرهابي، وانتقاما له، قتل الأصوليون الفلسطينيون عشرات الإسرائيليين في سلسلة من تفجير أنفسهم في المدن. وعقب تفجير الفلسطينيين أنفسهم وتدخل إسرائيل وخيم العاقبة في جنوب لبنان، هو أكبر تدخل منذ 1982، تحول الجمهور الإسرائيلي إلى معاداة بيريز وانتخب بنيامين نتنياهو.

وفى عهد نيتانياهو، توقفت عملية أوسلو من الناحية الفعلية، بعد انسحاب إسرائيلي صغير آخر: ففي مايو 1999، عندما كان المفترض أن تكتمل العملية الانتقالية، ظل الاحتلال الإسرائيلي لمعظم الضفة الغربية وغزة موجودا، ونكث نيتانياهو بالتعهد بأى انسحابات أخرى للقوات المسلحة، واستمرت عملية إنشاء المستعمرات، وشدد إسرائيل قبضتها على القدس الشرقية، وكانت شبكة الطرق تتسع، وأصبح الإغلاق الاقتصادي للأراضي المحتلة أشد قسوة وأكثر تكرارا، ورفض نيتانياهو الدخول فى المفاوضات التى تقتضيها أوسلو من أجل إبرام تسوية دائمة. (10)

باراك وعملية السلام

عندما تولى إيهود باراك السلطة فى 1999، لم تكن أعمال إسرائيل تبطل عملية أوسلو فحسب، ولكنها قوضت أيضا بشدة مكانة عرفات بين الفلسطينيين، الذين أصبحوا الآن - سياسيا واقتصاديا ونفسيا - فى حالة أسوأ مما كانوا عليه عندما وقعت الاتفاقيات فى 1993. وبرغم هذا، نجحت السلطة الفلسطينية (التي كانت تعمل فى تعاون وثيق مع قوات الأمن الإسرائيلية)، بعد انتقام الفلسطينيين بتفجير أنفسهم فى أتوبيس فى سنة 1996، فى اتخاذ إجراءات صارمة معادية للجماعات الإرهابية والمتطرفين الإسلاميين، ونتيجة لذلك يلم يقتل الإرهاب الفلسطينى فى 1999 إلا مدنيين إسرائيليين اثنين، وهو أقل عدد منذ سنة 1987. (11)

وكان أداء باراك فى منصبه شديد الغرابة إلى حد لا يبدو أمرا مبالغا فيه عنده وصفه بأنه مصاب بمرض الفصام (شيزوفرانيا) النفسى. صحيح أنه فى كامب ديفيد ذهب فى تقديم التنازلات للفلسطينيين أبعد كثيرا مما ذهب إليه أى رئيس وزراء إسرائيلي آخر. ولكنه لم تكن مقترحاته أقل إلى حد بعيد مما هو ضرورى لإقامة السلام فحسب، ولكنه كان فى أحاديثه وأفعاله يهدم على الدوام مشروع السلام الذى قدمه هو والتحليل المنطقى الذى يرتكز عليه. وقد قدم باراك، فى عدة أحاديث أدلى بها، ما يمكن أن يعتبر أفضل تفسير لسلوكه: فقد كان منقسما على نفسه انقساما خطيرا. وقد اعترف قائلا "إننى أشعر، من الناحية العاطفية، أننى يمىنى، ولكننى فى عقلى واقعى براجماتى". (12) وقد ظل باراك متشددا فترة طويلة، إلى أن جاء إلى السلطة. وعندما كان رئيسا لأركان القوات المسلحة الإسرائيلية فى 1993، عارض اتفاقيات أوسلو، وطوال التسعينات من القرن العشرين لم

يكن تصوره لتسوية مع الفلسطينيين يختلف اختلافا جوهريا عن تصور نيتانياهو أو تصور أريئيل شارون لهذا الأمر: فإذا أصبحت الدولة الفلسطينية أمرا لا يمكن تحاشيه، فلن يسمح بإقامتها إلا في غزة ونحو نصف الضفة الغربية، مع استمرار ممارسة إسرائيل لسيادتها وسيطرتها العسكرية على الباقي، الذي يشمل المستعمرات، ووادي الأردن، والقدس بأسرها، ومعظم خزانات المياه الجوفية أو كلها.

واستمر باراك، حتى بعد انتخابه، في الكشف عن نزعاته العقائدية التي هيأتها لها حياته السابقة، في إشاراته المتكررة إلى الضفة الغربية على أنها "يهوديا والسامرة"، وتعلقه على "نضال دولة إسرائيل لكي تحكم إسرائيل الكبرى"، وفي استمرار نمه اليسار الإسرائيلي واعترافه أنه يشعر أنه أقرب إلى الحزب القومي الديني المناصر لإنشاء المستوطنات منه إلى ميرتيز، الذي يضم معظم معسكر السلام الإسرائيلي، و"تحياته السخية الحارة" لأكثر المستوطنين اليهود في الخليل تعصبا وعنف.⁽¹³⁾

وبالإضافة إلى هذا، كان باراك يكنّ احتقارا لا يكاد يخفيه للعرب، وهو اتجاه أدى، إلى جانب غروره وشخصيته التسلطية، إلى تفويض مفاوضاته المباشرة مع عرفات. وكان يعلن في كثير من الأحيان أن "إسرائيل فيللا وسط غابة"، وأنها "جدار واق" للغرب، و"طليلة الحضارة في مواجهة الهمجية". وكان يقول إن "الحضارة العربية" هي التي حالت دون التوصل إلى اتفاق في كامب ديفيد: "بسبب طابع الحديث العربي، فإن حضارتهم لا تحتوى على فكرة الحل الوسط. فيبدو أن الحل الوسط فكرة غريبة لتسوية المنازعات".⁽¹⁴⁾ ومن الواضح أنه غاب عن ذهن باراك أن زعماء عربا، مثل أنور السادات وحسنى مبارك رئيسى جمهورية مصر، وعبد الله وحسين ملكى الأردن، وحافظ الأسد رئيسى جمهورية سورية، هم الذين توصلوا إلى اتفاقيات تقوم على الحل الوسط وحافظوا عليها مع إسرائيل، التي كانت أكثر عزوفا من العرب عن توقيعها.

ولكن باراك كان مستعدا، إلى حد معين، للتصرف تصرفا يخالف نزعاته التي هيأتها لها حياته السابقة، لأن الجانب الواقعى البراجماتى فيه أقنعه بأن إسرائيل يجب عليها، لسببين، أن تبرم تسوية مع الفلسطينيين وبقية العالم العربى. أولا، أنه آمن أنه لم يعد من الممكن أن تحكم إسرائيل شعبا آخر بغير أن يستمر العنف والتدمير النهائى للديمقراطية الإسرائيلية نفسها. والأمر الأكثر أهمية هو أن باراك أحد الزعماء الإسرائيليين القلائل

الذين اعترفوا علنا بالأخطار التي لا تحتمل على إسرائيل للحرب مع العالم العربي الذي تزداد احتمالات حصوله على أسلحة الدمار الشامل: "إن إسرائيل تركض نحو الكارثة... وإذا لم نتوصل إلى حل وأوصدت نافذة الفرص، فسوف نجد أنفسنا في تدهور شديد جدا. ومن المستحيل وضع جدول زمني. من المستحيل أن يعرف بدقة كيف سيكون الانفجار. هجمات إرهابية على نطاق واسع... أو موجة أصولية من العمليات المضادة لنا - التي سيكون الأمريكيون وبقية العالم حذرين من التعامل معها خوفا على مصالحهم - ومع معدات نووية بسيطة ووسائل لإطلاقها في المؤخرة في الدول العربية... ولذلك، فإنني أدرك أن لنا مصلحة على درجة كبيرة جدا من الأهمية في محاولة التوصل إلى اتفاقيات الآن". (15)

ومن الصعب التوفيق بين فهم باراك لهذه الحقائق وسلوكه، الذي دمر الفرص المتاحة لإبرام تسوية: فقد رفض تنفيذ انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تقتضيه اتفاقيات أوسلو والاتفاقيات الأخرى التي وقعت بعدها، ولم ينفذ وعده للفلسطينيين بالانسحاب من عدة قوى فلسطينية مجاورة للقدس، وفرض إغلاق مناطق الفلسطينيين مرارا وعرضهم لشدائد اقتصادية، وأصدر تفويضا بمواصلة إنشاء الطرق، ومصادرة الأراضي، وتوسيع المستعمرات في القدس الشرقية وغيرها من أنحاء الضفة الغربية بأقصى معدل منذ 1992، متجاوزا بذلك المعدل الذي كان موجودا في عهد حكومة نيتانياهاو. (16) وكان باراك يعد، حتى وهو يلتقى بعرفات في كامب ديفيد ميزانية جديدة للحكومة الإسرائيلية لسنة 2001، تشتمل على دعم متزايد من أنواع مختلفة لإغراء الإسرائيليين بالانتقال إلى مستعمرات القدس الشرقية والضفة الغربية. (17)

وبسبب توسيع المستعمرات، وعقيدة باراك في الماضي (أو عقيدته المستمرة)، وكرهيته للعرب بصفة عامة وعرفات بصفة خاصة، والتقلبات الأساسية المفاجئة لمواقفه - وهي تقلبات تحدث يوميا تقريبا - والطريقة الحاسمة الراضية لأي نقاش التي تعامل بها مع الفلسطينيين في كامب ديفيد، كان حتى بعض الوزراء في مجلس وزرائه يتساءلون إن كان يسهي جديا إلى إبرام تسوية، وإن كان مستعدا حقا لأداء ثمنها الضروري. أو أنه كان "ينفذ مناورة خطيرة، هدفها تضيق الخناق على عرفات وإطلاع العالم كله على أن... [عرفات] يرفض السلام؟" (18)

ولا يوجد أحد يفهم باراك، وربما لن يعرف أبدا إن كان يستخف بالغير وماكيا فيليبيا، يسعى (كما يرى الآن عمدة صحفيين من كتاب الأعمدة) إلى المحافظة على جوهر الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، تحت ستار التفاوض من أجل إبرام تسوية.⁽¹⁹⁾ أو أنه كان يريد حقا عند بعض المستويات إبرام تسوية - وهو الأمر الذي يبدو مرجحا أكثر من غيره - ولكنه كان شديد التناقض والارتباك والاستبداد برأيه، إلى حد أنه لم يكن الرجل المناسب لهذه المهمة؟

وقد ضمن باراك تقريبا، في عمل آخر لتدمير الذات والتهافت، رفض الجمهور الإسرائيلي إطار كامب ديفيد وانتصار أريئيل شارون في الانتخابات بأغلبية ساحقة، عندما قدم حلا وسطا جادا مع الفلسطينيين، لا باعتباره الأساس الضروري لسلام راسخ، بل باعتباره كارثة لا يمكن تجنبها، وكان هذا كأس مر وعلق لم يتجرعها هو نفسه إلا بشق الأنفس.⁽²⁰⁾ وعندما رفض الفلسطينيون مقترحات باراك وكلينتون في كامب ديفيد، القائمة على أساس قبولها كلها أو رفضها كلها، فسر باراك هذا على أنه برهان على أن "الفلسطينيين لا يزالون يتمسكون (بنظرية المراحل) باعتبارها خطة عملية"⁽²¹⁾ - أى استراتيجية تدمير إسرائيل على مراحل. فإذا كان الأمر أيضا، فلا عجب أن يفشل باراك في إقناع الجمهور الإسرائيلي بأنه أفضل من شارون في التعامل مع المشكلة.

كامب ديفيد

الإدراك العام لمفاوضات القمة في كامب ديفيد في يوليو 2000، هو أن باراك قدم للفلسطينيين عرضا سخيا لم يسبق له مثيل، ولكن عرفات استقبله برفض فظيع، إن لم يكن رفضا مخيبا للأمل، فلم يكن عرفات غير مستعد للتوصل إلى حل وسط فحسب، ولكنه رد بإصدار أمر بنشوب انتفاضة عنيفة في اللحظة نفسها التي كانت فرص السلام فيها أكبر مما كانت في أي وقت مضى.

وقد بدت هذه الرواية في البداية مقنعة في الظاهر إلى حد يكفى لأن يحمل حتى معسكر السلام الإسرائيلي على الاقتناع بأنه أساء بسذاجة فهم النوايا الحقيقية للقيادة الفلسطينية، وأن إسرائيل ينقصها حقا وجود شريك لها للتوصل إلى السلام. ولكن هذا الزعم بالتخلص من الوهم بشأن الفلسطينيين زال سريعا وحل محله إعادة تقويم تتسم

بوعى أكبر بين المحليين الإسرائيليين الجادين، الذين أصبح الكثير منهم الآن أكثر انتقاداً إلى حد بعيد لمقترحات باراك، وقد نشأ بينهم فهم أكبر كثيراً يتسم بالتعاطف لمحنة عرفات والفلسطينيين.

والصعوبة الأولى فى تقويم كامب ديفيد، وأيضاً المفاوضات التى تلتها بين إسرائيل والفلسطينيين واستمرت حتى قبل إجراء انتخابات فبراير مباشرة، هى أن جميع مقترحات باراك كانت شفوية، ومن الواضح أن باراك، فى سعيه إلى أن تكون كل خياراته مفتوحة، حتى وهو يتفاوض مع أجل التوصل إلى تسوية نهائية، رفض السماح بإنشاء تسجيل رسمى. ونتيجة لذلك، قدم المشتركون فى اجتماع كامب ديفيد والاجتماعات التالية له روايات مختلفة عما قدمه باراك بدقة.⁽²²⁾

ولكن يوجد اتفاق عام على الخطوط الرئيسية لمقترحات باراك الشفوية:

توافق إسرائيل على إنشاء دولة فلسطينية منزوعة السلاح فى غزة ونسبة تتراوح بين 82 فى المئة و88 فى المئة من الضفة الغربية. وفى المناقشات التى تلت ذلك مع الفلسطينيين، بدأ المفاوضين الإسرائيليين أدخلوا تحسيناً على هذا العرض، فجعلوا هذه النسبة نحو 92 فى المئة من الضفة الغربية، برغم أنه لم يكن واضحاً إن كان باراك قد قرأ هذا التغيير.

فى ما يتعلق بالحدود، اقترح باراك أن تعود إسرائيل إلى حدودها التى كانت قائمة قبل 1967، مع ما صوره على أنه مجرد استثناءات طفيفة. فيضم إلى إسرائيل جزء صغير من الضفة الغربية، فى المناطق المتاخمة مباشرة للقدس أو للخطوط الإسرائيلية قبل 1967، التى يقيم فى داخلها 80 فى المئة من المستوطنين الإسرائيليين. وتعويضاً عند ضم هذه الأرض الفلسطينية، يحدث تبادل للأرض، فتحصل الدولة الفلسطينية على بعض الأرض الإسرائيلية فى صحراء النقب المتاخمة لقطاع غزة.

كان باراك غامضاً غير واضح النية بشأن ما يتبقى من مستعمرات فى المناطق كثيفة السكان فى قلب قطاع غزة والضفة الغربية - والكثير من هذه المستعمرات يضم أكثر المستوطنين تعصباً. ولا يزال غير معروف إن كان ينوى أن تزال هذه المستعمرات طبقاً لتسوية شاملة، وإن كان سيسمح ببقائها فى مكانها إذا اختارت أن تبقى على أن تكون

جزءاً من دولة فلسطين الجديدة، أو تكون تحت سيادة فلسطينية اسمية، وسيطرة عسكرية إسرائيلية فعلية.⁽²³⁾ والأمر المرجح هو أن حتى باراك لم يكن يعرف ماذا يرى في هذه القضية الحرجة.

في ما يتعلق بالقدس، اقترح باراك أن يدمج في "القدس الكبرى" الموسعة جميع المستعمرات اليهودية التي أنشئت في جميع أنحاء القدس الشرقية العربية منذ 1967، وأيضاً المستعمرات الموجودة في ضواحي المدينة، التي تمتد في الحقيقة، مسافة بعيدة داخل الضفة الغربية. وتعطى للفلسطينيين السيادة على الأحياء العربية المتبقية في القدس الشرقية العربية، وأيضاً على حي المسلمين في مدينة القدس القديمة، ويسمح لهم بإقامة عاصمتهم في هذه المناطق. وتحفظ إسرائيل بالسيادة على بقية المدينة القديمة، وإن كان قد بدا لبعض الوقت أن باراك يفكر في وجود سيادة مختلطة على ما يسميه الإسرائيليون "جبل الهيكل"، وما يطلق عليه العرب أسم الحرم الشريف، وهو الهضبة التي يقوم عليها مكانان إسلاميان مقدسان رئيسيان، هما المسجد الأقصى وقبة الصخرة.

وفي ما يتعلق بوادي نهر الأردن وقمم الجبال القريبة منه، أصر باراك على استمرار وجود المستعمرات الإسرائيلية، ومحطات الإنذار المبكرة، والقواعد والدوريات العسكرية مدة تتراوح بين ست سنوات واثنى عشرة سنة، يمكن بعدها إعادة تقويم احتياجات أمن إسرائيل. ومن الواضح أن إمكانية أن تصبح هذه لقوات الإسرائيلية جزءاً من الناحية الأسمية من قوة دولية أكبر لحفظ السلام، تركها باراك مفتوحة، ولكن كان من الواضح أن إسرائيل ستواصل وجودها العسكري في هذه المنطقة وسيطرتها الفعلية عليها.

في قضية المياه، بدا أن باراك لم يقترح غير أن تتعاون إسرائيل والفلسطينيون في توسيع موارد المياه من أجل الدولتين، وأساساً عن طريق إزالة ملوحة المياه. ولكن معظم مستودعات المياه الجوفية يوجد في النسبة التي تتراوح بين 6 و8 في المئة من الضفة الغربية التي ستضمها إسرائيل إليها.

وفي ما يتعلق بقضية اللاجئين، رفض باراك الاعتراف بأن إسرائيل تتحمل أي مسؤولية أخلاقية أو تاريخية عن إيجاد مشكلة اللاجئين، بل أنه رفض الوثائق الفلسطينية التي استشهدت بأجزاء مطولة من المذكرات والبيانات العسكرية الإسرائيلية، ودراسات

التاريخ الجديد الإسرائيلية.⁽²⁴⁾ ولم يكن يميل إلى التفكير في إمكانية التفرقة بين المبدأ والتفويض العملى فى ما يتعلق بأى حقوق اللاجئين الفلسطينيين. ومن الممكن أن يسمح باراك بعودة 10000 لاجئ، على الأكثر، إلى إسرائيل، باعتبار هذا جزءاً من برنامج توحيد العائلات، ليس باعتباره حقاً للفلسطينيين، بل باعتباره إشارة إسرائيلية.

صحيح أن اقتراح باراك قطع شوطاً أبعد من أى عرض سابق آخر قدمته إسرائيل للفلسطينيين، وخاصة الموافقة على إقامة دولة فلسطينية والمشاركة فى جزء على الأقل من القدس. وليس أقل صحة، من الناحية الأخرى، أن مقترحات باراك أقل كثيراً من الحل الوسط العادل الحقيقى الذى سوف يترتب عليه إقامة دولة فلسطينية لها مقومات البقاء والنماء. وقد توصل إلى هذه النتيجة عدد من المحللين السياسيين الإسرائيليين، بعد أسابيع قليلة من انعقاد مؤتمر كامب ديفيد.⁽²⁵⁾ وكشف الستار عن الحقائق التقييم الصريح الذى كتبه زئيف شيف، عميد الصحفيين المتخصصين فى الشؤون العسكرية والأمنية فى إسرائيل، وأحد الذين يتخذون موقفاً وسطاً فى الساحة السياسية الإسرائيلية. ويقول شيف إنه بسبب انتهاكات باراك المستمرة لروح اتفاقات أوسلو - "وقبل كل شىء... التوسع الذى لا يلبى للمستعمرات القائمة وإنشاء مستعمرات جديدة، وما صاحبها من نزاع ملكية الأرض الفلسطينية... فى القدس وحولها، وأماكن أخرى أيضاً" - كان الفلسطينيون محاصرين من جميع الجهات". ويستنتج شيف أنه بذلك كان "يتلاشى أمام أعينهم احتمال أن يكونوا قادرين على إنشاء دولة لها مقومات البقاء والنماء. وكانت تواجههم مجموعة خيارات لا تحتمل: الموافقة على الاحتلال الممتد... أو إقامة مناطق معزولة عن بعضها البعض (باننوستانات)، أو شن انتفاضة".⁽²⁶⁾

وعندما بدأ المحللون السياسيون الفلسطينيون والإسرائيليون يرسمون خرائط تفصيلية، لم يصبح واضحاً أن دولة إسرائيل سوف تقسم غزة والضفة الغربية فحسب، ولكن كلاً من هاتين المنطقتين سوف تقسمها بدورها إلى مقاطعات معزولة عن بعضها البعض، المستعمرات والطرق الرئيسية والمواقع العسكرية الإسرائيلية، والروابط بينها "تكون دائماً تحت رحمة إسرائيل وقوات الدفاع الإسرائيلية والمستوطنين".⁽²⁷⁾ والدولة الفلسطينية التى جردت بالفعل من ثرواتها، سوف تكون، مع سيطرة ضئيلة على مواردها المائية، أو عدم وجود سيطرة لها على هذه الموارد، ومع عدم وجود منفذ تسيطر عليه سيطرة مستقلة إلى

البلدان المجاورة، وحتى مع تعرض حرية حركتها الداخلية وتجاريتها لأوامر الإغلاق الإسرائيلية المستمرة، تابعة تماما لإسرائيل اقتصاديا، أو معرضة للضرر منها.⁽²⁸⁾

وهذه هي عواقب مقترحات باراك، بتفصيل أكبر:

الحدود: أولاً، "منطقة العاصمة" القدس، التي ظلت منذ 1967 تتوسع لتشمل ما يقرب من خمس الضفة الغربية بأكملها، سوف تصبح الآن مندمجة في المدينة. والحدود الشرقية "القدس الكبرى" هذه وللمستعمرات الأخرى التي ضمت إليها حديثاً، سوف تصل إلى قرب مدينة أريحا الفلسطينية، التي لا تبعد هي نفسها غير مسافة قصيرة عن نهر الأردن والبحر الميت. والتأثير النهائي لهذه الوقائع الفعلية التي أنشأتها إسرائيل هو تقسيم الضفة الغربية نصفين.⁽²⁹⁾

ثانياً، ما يسمى كتل المستعمرات التي اقترح باراك ضمها إلى إسرائيل مساحتها تساوي مساحة تل أبيب عشر مرات، وتضم قرى فلسطينية تعداد سكانها نحو 120.000 نسمة، وهم يزيدون على عدد سكان المستعمرات. فما الذي سوف يحدث لهؤلاء السكان العرب؟ المفترض، بسبب عدم تصور أن إسرائيل تريد إدماج عدد كبير من المواطنين العرب الجدد في الدولة اليهودية، أن تغير أماكن إقامتهم أو ينقلوا بوسيلة أو أخرى، وبذلك يضاف المزيد إلى مشكلة اللاجئين، بكل ما يترتب على ذلك من مشكلات معنوية وعملية.

ثالثاً، الأرض التي اقترح باراك إعطاؤها للدولة الفلسطينية في تبادل للأراضي، لم تكن غير 10 في المئة مما تأخذه إسرائيل من الفلسطينيين. وبالإضافة إلى هذا، فإنها كانت صحراء قفرا. وعلى نقيض ذلك، كانت الأرض التي سوف تضمها إسرائيل إليها خصبة نسبياً، والأمر الأكثر أهمية أنها تضم معظم المياه الجوفية في الضفة الغربية - وهو بالتحديد السبب في إنشاء المستوطنات هناك في المحل الأول.⁽³⁰⁾

السيطرة العسكرية الإسرائيلية:

استمرار السيطرة العسكرية الإسرائيلية في جميع أنحاء الدولة الفلسطينية الجديدة يعرض لخطر بشدة استقلال هذه الدولة - وربما يلغى هذا الاستقلال. فسوف تواصل إسرائيل، طبقاً لشروط اقتراحات باراك، السيطرة على جميع نقاط الحدود التي عندها تتصل فلسطين بالعالم الخارجي، وسوف تواصل حراسة وحماية جميع المستعمرات

اليهودية التي بقيت في أماكنها في الضفة الغربية، وربما في غزة أيضا، وسوف تبقى ست سنوات على الأقل - وربما لأجل غير مسمى، كما يعرف جميع الفلسطينيين 0 في جميع أنحاء وادي نهر الأردن.

القدس:

سيكون الوضع في القدس غير محتمل للفلسطينيين - ولا يعود ذلك لأسباب دينية أو رمزية فحسب. فقد أصر باراك، كما أشرنا إلى ذلك، على أن يقبل الفلسطينيون جميع ما أنشأته إسرائيل من "وقائع فعلية" منذ 1967، في ما عدا أنهم سيحصلون على السيادة على الأحياء العربية المتبقية في القدس الشرقية. والمشكلة أن هذه الأحياء سوف تكون مناطق معزولة جردت من ثروتها، وتقطع صلتها، لا ببقية الدولة الفلسطينية فحسب، ولكن حتى ببعضها البعض، الأحياء اليهودية والطرق والمواقع العسكرية. وكانت السياسة الإسرائيلية منذ 1967 هي إنشاء سيطرة سياسية واقتصادية يهودية على القدس بأسرها، وإيجاد ظروف تقنع الأهالي العرب بالرحيل. ولتحقيق هذه الغاية، أنشئت في القدس الشرقية أحياء يهودية تلقت دعما ضخما، في حين تركت الأحياء العربية في حالة فقر، وحرمت من المساعدة الاقتصادية، بل من معظم خدمات المدن. ونتيجة لذلك، أنه حتى لو كان عرفات قد قبل مقترحات باراك، لكانت الاحتمالات سيئة للاستقرار بين اليهود والعرب في المدى البعيد، في سياق عدم المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الشديد هذا.

وبعض المسؤولين السابقين في مدينة القدس ومخططي المدينة، ومن بينهم نائب العمدة ميرون بنفينيستي، يعترفون الآن علنا بأن هذا كان هدف سياسات إسرائيل. ومثلا على ذلك، أنظر القصة المهمة، التي لم تثر برغم ذلك غير قليل من الانتباه، المنشورة في جريدة نيويورك تايمز في 15 مارس 1997، وقد جاء فيها أن عددا من المسؤولين الإسرائيليين الحاليين والسابقين اعترفوا بأن "التخطيط السياسي" "استراتيجيات التنمية المنحازة لجانب واحد وغير المتوازنة"، من الأمور التي استخدمت لضمان السيادة اليهودية على القدس، ولتشجيع الفلسطينيين على مغادرة المدينة إلى مدن الضفة الغربية المجاورة. وحتى تيدي كوليك، الذي ظل عمدة للقدس مدة طويلة، وزعم في الماضي أنه فعل كل ما يستطيع لمساعدة أهالي القدس العرب، أدلى بحديث مختلفا تماما في 10 أكتوبر 1990 لجريدة معاريف الإسرائيلية. فاعترف بفضاظة بأن عرب القدس الشرقية

أصبحوا "مواطنين من الدرجة الثانية والثالثة"، لم يزودهم العمدة [أى كولىك نفسه] بشيء ولم يبين لهم شيئاً. وقد قدمت شيئاً للقدس اليهودية... والقدس الشرقية؟ لا شيء".

وتركزت القضايا الرمزية والدينية للقدس على السيادة السياسية على جبل الهيكل /الحرم الشريف. وقد سيطر الإسرائيليون، منذ 1967، على المدينة القديمة بأسرها، برغم أنهم سمحوا للسلطات الدينية الإسلامية بإدارة المساجد فى جبل الهيكل. وكان يوجد فى كامب ديفيد، كما ذكرنا، دلائل على أن باراك كان يفكر فى مجموعة من الحلول الوسط المقترحة. سيادة يهودية عربية مشتركة على جبل الهيكل، أو "سيادة الله"، بدلا من أى سيادة للدولة، أو تدبير يكون لإسرائيل بموجبه سيادة على "الحائط الغربى" للجزء السفلى من الجبل، وتكون للفلسطينيين (أو ربما لهيئة إسلامية دولية) السيادة على المساجد الواقعة فى قمة الجبل.

ويبدو أن عرفات رفض أى تسوية تقلص السيادة الفلسطينية على المدينة القديمة كلها، فى عدا الحى اليهودى والحائط الغربى. وكان هذا، على نحو ما، موقفا متشددا يثير الدهشة. ولكن إسرائيل كانت، تبعا لمقترحات باراك، ستواصل بالفعل السيطرة على المدخل إلى الأماكن الدينية الإسلامية المقدسة - وهى سلطة استخدمت مرارا فى السنوات الأخيرة لمنع الفلسطينيين القادمين من خارج القدس من دخول المدينة القديمة. وقد قال عرفات لكلينتون، ردا على الحل الوسط الذى اقترحه، ويقضى بأن تسمح إسرائيل للفلسطينيين بأن يكون لهم "مجمع رئاسى ذو سيادة" مجاور للمسجد الأقصى: "وبذلك ستكون هناك جزيرة صغيرة يحيط بها جنود إسرائيليون يسيطرون على مداخلها".⁽³¹⁾ وبالإضافة إلى هذا، اتخذ باراك، فى أحد الجوانب المهمة، موقفا إسرائيليا أكثر تشددا بالفعل، عندما طالب بإعداد مكان منفصل فى قمة جبل الهيكل لإقامة الصلوات اليهودية. وكان وزير الدفاع الإسرائيلى موشيه دايان قد حرم على اليهود، عندما استولت إسرائيل على المدينة القديمة فى 1967، إقامة الصلاة فى قمة جبل الهيكل (بعكس الجدار الغربى اليهودى فى قاعدته) بأمل تجنب صراع دينى، ليس مع الفلسطينيين وحدهم، ولكن مع العالم الإسلامى بأسره. وهذا المنع ظل قائما منذ ذلك الحين، لم يتحدّه - إلى أ، جاء باراك - إلا أشد الطوائف الأصولية اليهودية تطرفا.⁽³²⁾ وخالصة القول أن عرفات لم يكن أمامه إلا خيار ضئيل فى هذا الأمر، لأن العالم الإسلامى بأسره أصر على عدم تقسيم السيادة

على الحرم الشريف.⁽³³⁾ وعلى أى حال، بدأ باراك، فى الشهور التى تلت كامب ديفيد، يتراجع عن استعداده الظاهر للتفكير فى حلول وسط بشأن جبل الهيكل، ولم يسمع إلا القليل عن سيادة الله أو السيدة المشتركة.

المياه:

المقترحات التى قدمها باراك فى كامب ديفيد جعلت سيطرة إسرائيل دائمة بالفعل على معظم مياه الضفة الغربية، لأن أهم خزانات المياه الجوفية سوف تندمج فى الأرض التى ضمت حديثا إلى إسرائيل. وإذا لم يكن هناك سبب آخر، فإن هذا جعل مشروع باراك لا يطيقه الفلسطينيون، ودلالة قوية على أن باراك كان مستمرا فى مقاومة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة استقلالاً حقيقياً ولديها مقومات البقاء والنماء.

حق العودة:

توجد قضية أخرى شديدة الصعوبة، فى الظاهر على الأقل، هى "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين. ولا يوجد إسرائيلى تقريبا، حتى إن كان فى أقصى "اليسار"، يقبل الإصرار الفلسطينى الشكلى - لا الفعلى - على أن يكون لجميع اللاجئين حق العودة إلى بيوتهم وقراهم فى إسرائيل، التى بم يعد الكثير منها موجودا، على أى حال. و"عودة" نحو ثلاثة ملايين فلسطينى تعنى أنه لن يوجد فى قوت قصير أغلبية يهودية فى إسرائيل، وتقضى على مبرر إنشاء دولة يهودية. وعلى أية حال، فإن تدفق الفلسطينيين تدفقا كبيرا، بعد أن ساد العنف والكراهية المتبادلين ما يقرب من قرن من الزمن، سيكون أساسا لعدم انتهاء الحرب الأهلية والدينية والعرقية. ولا توجد سوابق أو نماذج معاصرة لشعبين طالبت بينهما الحرب، وفجأة أصبحت قادرين على العيش فى سلام ووثام داخل حدود دولة واحدة صغيرة. وقبرص ولبنان وإيرلندا الشمالية والبوسنة وكوسوفو ورواندا، ودول أخرى أمثلة بغيضة على عكس ذلك.

ولكن باراك لم يرفض حق العودة للفلسطينيين فحسب، ولكنه رفض أيضا رفضا قاعا الاعتراف بأى مسئولية أخلاقية أو عملية إسرائيلية عن أحداث 1948. وهذا أمر مختلف تماما، لا لأن إنكار مسئولية كذب فحسب، ولكن لسبب أكثر أهمية، وهو أن الاعتراف

بهذه المسؤولية سيمهد السبيل أمام التوصل إلى حل وسط في هذه القضية، التي جوهرها فصل مبدأ العودة عن تطبيقه.

الرد الفلسطيني

بذلك ظل الإسرائيليون والفلسطينيون بعينين عن بعضهم البعض بعدا كبيرا في كل قضية رئيسية في كامب ديفيد - لا بشأن جبل المعبد وحق العودة فحسب، كما كان يعتقد بصفة عامة في ذلك الحين.⁽³⁴⁾ ولكن معظم الإسرائيليين والأمريكيين لم يقلوا اللوم إلا على عرفات في انهيار محادثات كامب ديفيد والانتفاضة الفلسطينية التي تلت ذلك. وقدم النقاد حجتين عامتين. الحجة الأكثر تطرفا هي أن عرفات لم يفعل غير الاعتراف على العروض التي قدمها باراك في كامب ديفيد، ولم يكن مستعدا لتقديم حلول وسط من جانبه. وهذا الرأي، الذي ينطوي - بوقاحة - أن الفلسطينيين لا الإسرائيليين هم الذين كان في حوزتهم جميع الأوراق، يقوم على أساس أن عرفات يعتقد أنه لو صمد مدة طويلة فسوف يتمكن في النهاية من الوصول إلى هدفه الحقيقي، وهو تدمير إسرائيل على مراحل.

وهذه الحجة تتجاهل الفارق الهائل في القوة بين إسرائيل والفلسطينيين، وتغفل التاريخ الطويل للحلول الوسط الفلسطينية التي تعود إلى سبعينات القرن العشرين، وقد وضعت في صياغة رسمية في 1988، ولا تلاحظ الحلول الوسط الإضافية التي قدمها عرفات في أوسلو في 1993 وفي كامب ديفيد في 2000. وقد قبل عرفات والسلطة الفلسطينية، بالموافقة رسميا منذ 1988 على قبول حل يقوم على أساس إنشاء دولتين، مع نزع سلاح فلسطين لا إسرائيل، أن تكون إسرائيل أقوى إلى حد بعيد دائما من فلسطين، وأن تضم 78 في المئة من أرض فلسطين، كما حددها انتداب عصبة الأمم لبريطانيا في 1919. والحقيقة أن عرفات مضى، في كامب ديفيد، إلى أبعد من ذلك، فبموافقته على قبول إدماج بعض المستعمرات اليهودية على الأقل في القدس الموسعة، بما في ذلك القدس الشرقية العربية سابقا، كان يخفض تخفيضا أكبر النسبة المئوية من فلسطين التي سوف تضمها الدولة الفلسطينية.⁽³⁵⁾

والحقيقة أنه يوجد مثل أفضل كثيرا على أن عرفات مضى، في أوسلو وكامب ديفيد، بعيدا جدا في قبول الوقائع الفعلية التي أنشأتها إسرائيل. فقد أتاح عرفات لرابين وبيريز

ونيتانياهو وباراك، بقبوله فى أوصلو تأجيل مشكلة المستعمرات اليهودية فى غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، أن يزعموا أن استمرار التوسع الإسرائيلى لم ينتهك اتفاقيتى أوصلو. وبقبول عرفات فى كامب ديفيد، كما كان يبدو، ضم إسرائيل للإحياء اليهودية، وأن تكون السيادة الفلسطينية قاصرة على الأحياء العربية فى القدس الشرقية، غير المتاخمة للأحياء اليهودية، فإنه يكون قد مالاً باراك، فى الحقيقة، فى إيجاد نقطة انفجار فى المستقبل تنطوى على عدم الاستقرار، وأيضاً الظلم.

وبذلك، لا يكون هناك أساس للحجة القائمة إن عرفات الذى لا يقبل الحل الوسط قد رفض فرصة ذهبية للسلام. والاتهام الأكثر تواضعاً الموجه إلى عرفات - كما زعم توماس فريدمان، كبير المرسلين الدبلوماسيين لجريدة نيويورك تايمز، فى سلسلة أعمدة لها تأثير كبير - هو أنه برغم أن العروض التى قدمها باراك فى كامب ديفيد لم تذهب إلى حد يكفى لتحقيق المطالب الفلسطينية المشروعة، فقد كان يجب أن يقبلها عرفات قبولاً مشروطاً، لتكون أساساً لاستمرار المفاوضات، فيقدم مقترحات مضادة، بدلاً من إنهاء الدبلوماسية من أجل العنف. والحقيقة أن فريدمان وإسرائيليين كثيرين ممن انتقدوا عرفات، يشتركون الآن فى الزعم أن رفض السلطة الفلسطينية للعروض التى قدمها باراك وشنه "هذه الانتفاضة الغبية"، لا يمكن تفسيرهما إلا على أنهما برهان على أن عرفات لم يكن يريد التوصل إلى تسوية على أساس حل وسط يقوم على أساس إنشاء دولتين، لأنه "لم يتخل أبداً عن هدفه منذ أمد طويل للقضاء على إسرائيل".⁽³⁶⁾

وبرغم أن هذه الحجة اعتبرت على نحو متزايد حقيقة لا ريب فيها، وقد يكون السبب فى ذلك تأكيدها بلا نهاية، فلا يوجد دليل عليها أو أساس منطقي تستند إليه. ومن الواضح أنه تقوم على أساس فرض غير واضح عن أن الرفض الفلسطينى لكامب ديفيد وشن الانتفاضة عقب ذلك، لا يمكن أن يوصلا إلى نتيجة أخرى. ولكن مقترحات باراك القائمة على أساس الموافقة عليها كلها أو تركها كلها لم تكن تتيح للفلسطينيين أن تكون لهم دولة لها مقومات البقاء والنماء حقاً أو مستقلة حقاً، وأعماله الفعلية، وخاصة التوسع المستمر المتزايد للمستعمرات وإنشاء الطرق العسكرية، كانت ستدوم وتتدعم، وتجعل الاحتلال الإسرائيلى لمعظم الضفة الغربية وغزة لا رجعة فيه.

والخلاصة النهائية هي أنه لا يمكن أبداً، بطبيعة الحال، إثبات أن بعض الفلسطينيين - ربما يكون منهم عرفات - لم يراودهم الأمل، في ركن خفى من أحلامهم، في استعادة فلسطين كلها. ولكن الفروق الهائلة في القوة بين إسرائيل والدولة الفلسطينية منزوعة السلاح تستبعد أى محاولة لتحقيق هذه الأحلام، إن وجدت. وما أن تنشأ دولة فلسطينية، حتى ينشأ شعور دائم بأن استمرار العنف المعادى لإسرائيل سيؤدى بلا رحمة إلى رد عسكرى إسرائيلى كاسح يضع نهاية دائمة للدولة الفلسطينية. وفي هذه الظروف، سيعتبر سحق إسرائيل للفلسطينيين فى جميع أنحاء العالم عملاً مشروعاً من أعمال الدفاع عن النفس.

والحجة القائلة إن عرفات كان يجب أن يواصل الاعتماد على الدبلوماسية لعلاج النواقص فى المقترحات التى قدمها باراك فى كامب ديفيد، هى حجة أكثر جدية وإقناعاً. والحقيقة أنه، فى ضوء الانقراض الإسرائيلى على الانتفاضة الفلسطينية، وانتخاب شارون، وما تلا ذلك من تصعيد للانتفاضة لتصبح إرهاباً صريحاً موجهاً إلى الأهالى الإسرائيليين فى داخل الخط الأخضر، يكون واضحاً وجود أساس منطقى لانتقاد تقدير عرفات. وبرغم هذا، توجد مشكلات خطيرة فى هذه الحجة.

أولاً، من المستحيل معرفة إن كان باراك مستعداً لأن يصل إلى أبعد مما قدمه فى كامب ديفيد. ومن المؤكد أنه جاء فى عدد من التقارير التى يوثق فيها أن المندوبين الإسرائيليين والفلسطينيين، التواقين فى المفاوضات السرية التالية بين إسرائيل والفلسطينيين فى منتج طابا فى سيناء، إلى التوصل إلى اتفاق وإنقاذ عملية السلام قبل الانتخاب الوشيك لأريئيل شارون، كانوا أكثر مرونة منهم فى كامب ديفيد. ومن الناحية الأخرى، يوجد سبب وجيه للشك فى أن باراك كان يمكن أن يقبل تنازلات أخرى يقدمها فريق التفاوض المصاحب له، لأنه أدلى طوال هذه الفترة بعدد من التصريحات العامة كانت من الناحية الفعلية تراجعاً عن مواقفه فى كامب ديفيد، مثل تصريحه بشأن ما إذا كان مستعداً لمشاركة عرفات أو العالم العربى فى السيادة على جبل المعبد. ولا شك أن الانتخابات المقبلة قد وضعت قيوداً على تصريحات باراك فى هذه القضية وغيرها، ولكن هذا لا يغير حقيقة أن عرفات لم يكن لديه ما يبرر توقع المزيد من التحرك الإسرائيلى.

والأمر الأكثر أهمية هو أن سجل التاريخ منذ 1967، وخاصة منذ إبرام اتفاقيتي أوسلو في 1993، يوضح أنه كلما طالت المدة التي تستغرقها "عملية السلام"، كلما استغلت إسرائيل قوتها التي لا يقيدها شيء في أن تسبق النتيجة التي يمكن أن تصل إليها المفاوضات، فتنشئ وقائع فعلية. وهذه هي المشكلة الأساسية في الحجة القائلة إن عرفات كان يجب أن يوافق على الاستمرار في المفاوضات لمدة غير محددة، أو يقبل اتفاقاً جزئياً أو "مؤقتاً"، يكون استمراراً لتأجيل الاتفاقيات النهائية في القضايا الأساسية: الحدود والمستعمرات والقدس والمياه وحق العودة.

وباختصار، فإن أي نقد يوجه إلى عرفات، إذا كان جاداً، يجب أن يواجه حقيقة، هي أن الإسرائيليين - ومنهم بالتأكيد باراك والآن شارون 0- قد زودوا الفلسطينيين بكل الأسباب التي تجعلهم يعتقدون أن فترة مؤقتة أو انتقالية لن تكون وجهتها السلام العام والتوصل إلى حل وسط عادل، بل وجهتها دعم الاحتلال الإسرائيلي دعماً أعمق لا رحمة فيه.

وبالإضافة إلى هذا، فإن الانتقادات الموجهة إلى عرفات تقوم على أساس مقدمة مشكوك في صحتها تقول إنه أجاز الانتفاضة الفلسطينية، أو كان يسيطر عليها سيطرة كبيرة، فهو يستخدمها استراتيجية ليجبر إسرائيل على تقديم تنازلات أكبر في عملية التفاوض. أولاً، نجد أن خط الزمن لا يدعم هذه الحجة: فالانتفاضة لم تنشب إلا بعد شهرين من انهيار المفاوضات في كامب ديفيد، عقب زيادة أريئيل شارون لجبل المعبود، التي وافق عليها باراك. ثانياً، انقسمت حتى هيئات المخابرات الإسرائيلية حول ما إذا كان عرفات يسيطر على الانتفاضة ومدى هذه السيطرة. ولا يعرف أحد حتى التاريخ الحالي إن كان عرفات قد أمر بنشوب الانتفاضة، أو أنها كانت انفجاراً من أسفل - انفجاراً لم يقع بسبب اليأس الفلسطيني من "عملية السلام"، التي لم ينتج عنها غير قمع وتوسع إسرائيلي أكبر منذ أوسلو فحسب، ولكن أيضاً بسبب إحباط الجمهور الفلسطيني الناشئ عن التنازلات التي يقدمها عرفات وحكمه الاستبدادي الفاسد.⁽³⁷⁾ وطبقاً لهذا الرأي، لا يستطيع عرفات أن يأمل إلا في البقاء في موقعه، مثلما فعل مرات كثيرة في الماضي، لا بقيادة الرأي العام الفلسطيني، بل بالسير في أعقاب، ممتطياً صهوة النمر، بدلاً من السيطرة عليه.

وهذان الرأيان ربما يبالغان فى تبسيط الأمور، إذ أنه توجد أدلة متزايدة تؤيد وجود تفسير أدق للانتفاضة. فالمرجح هو أن عرفات لم يأمر بنشوب الانتفاضة لتكون تحركا استراتيجيا فى عملية التفاوض مع باراك، وهى ليست اليوم مجرد انفجار من أسفل. والتفسير الأكثر إقناعا هو أن انتفاضة الأقصى بدأت انفجارا تلقائيا إلى حد كبير، ولكن لعرفات والسلطة الفلسطينية بعض السيطرة عليها، وإن كانت سيطرة غير كاملة. ولا يوجد دليل واتفاق فى الرأى لدى المخابرات الإسرائيلية على أن عرفات أمر بهذه الموجة الأخيرة للتفجيرات الإرهابية الإسرائيلية داخل إسرائيل، أو قبلها، أو كان عاجزا عن السيطرة عليها.

ويوجد خط آخر للجدل يفصل القضايا الأخلاقية عن القضايا العملية فى تقويم الثورة الفلسطينية بعد توقف عملية أوسلو وكامب ديفيد. فالثورة لها طوال التاريخ ما يبررها فى كثير من الأحيان، عندما تفشل العملية السياسية، ولا توجد وسيلة أخرى لتعويض المظالم الخطيرة، برغم أن أنصار عدم العنف لا يوافقون على ذلك.

وقد قال الفلسطينيون مرارا أن الانتفاضة ليست موجهة إلى دولة إسرائيل الأصلية وشعبها، بل إلى الاحتلال الإسرائيلى المستمر للضفة الغربية وغزة فحسب. وهذا القول، الذى له أهمية أخلاقية وأيضاً سياسية، بيّن صدقه أن العنف الفلسطينى، مع استثناءات قليلة، كان موجهاً كله فى الأغلب (حتى انتخاب شارون على الأقل)، إما إلى القوات العسكرية الإسرائيلية أو إلى معظم المستوطنين فى الأراضي المحتلة القادمين من خارجها - وليس إلى إسرائيل فى حدودها قبل 1967.

وامتداد الإرهاب الفلسطينى الصريح - التفجيرات الموجهة إلى المدنيين - إلى إسرائيل الأصلية، غير المعادلة الأخلاقية، وربما المعادلة العملية أيضاً. وقد كان من الممكن، إلى أن وقعت التفجيرات الأخيرة، أن يوجد إدعاء قوى بعدم وجود صلة أخلاقية بما إذا كان عرفات يسيطر أو لا يسيطر على الانتفاضة الفلسطينية، أو بما إذا كانت الانتفاضة استراتيجية موضوعة من أعلى أو انفجارا تلقائيا من أسفل، أو مزيجا من الأمرين، لأن الفلسطينيين لم تكن لهم قضية عادلة تحملهم على الثورة على الاحتلال والقمع الإسرائيليين فحسب، ولكنهم استخدموا أيضا بصفة عامة أساليب تتصف بالانضباط وضبط النفس، وتفرق بين المجتمع الإسرائيلى وإسرائيل باعتبارها قوة احتلال.

ومن المؤكد أن القضية الأخلاقية تظل قضية معقدة، لأن السياسات الإسرائيلية القائمة على العقاب الجماعي وإغلاق المدن والقرى، قد سببت أذى كبيرا للمدنيين الفلسطينيين. ولكن النتائج العملية لتحول الفلسطينيين نحو العنف - حتى عندما كان قاصرا على الاحتلال - أمر آخر.

وهو وخيم العواقب في المدى القصير، وتوجد أصوات فلسطينية متزايدة، منها بعض مسئولى السلطة الفلسطينية، تدعو إلى إعادة التقييم والتفكير فى المقاومة غير المسلحة للاحتلال.⁽³⁸⁾ ومن الناحية الأخرى، لا يزال الوقت مبكرة جدا لمعرفة إن كانت عملية السلام قد نقلت ضربة قاضية عليها أو ضربة مؤقتة فحسب، فبقاء شارون فى السلطة بضع سنوات قد يقنع الجمهور الإسرائيلى بالحاجة إلى حل وسط أكبر مع الفلسطينيين.

ولكن الأمر كان على خلاف ذلك، فقد واجه الفلسطينيون بعد كامب ديفيد معضلة مستحيلة الحل: فالمفاوضات الممتدة امتدادا لا نهاية له من المؤكد تقريبا أن تدعم الاحتلال الإسرائيلى وتعمقه، فى حين أن المقاومة المسلحة له يكون من مخاطرها عودة إسرائيل وممارستها قمعا أشد. وربما يوجد طريق ثالث - من ناحية المبدأ على الأقل. فقد يكون ظهور مهاتما غاندى أو مارتن لوتر كنج فلسطينى أفضل لياسر عرفات، برغم وجود شك فى أن تحقق الأساليب التى يتبعها أى منهما نجاحا كبيرا، فى المدى القصير على الأقل، فى إقناع الإسرائيليين بالعودة إلى الخطوط التى كانوا عندها فى 1967.

وبالإضافة إلى هذا، يوجد تردد، حتى تحول الفلسطينيين إلى الإرهاب الصريح، فى إلقاء اللوم على الضحايا لاختيارهم استراتيجية خاطئة للمقاومة. ولكن مع الفروق الهائلة فى القوة بين إسرائيل والفلسطينيين، وعجز الإسرائيليين والحكومة الأمريكية والطائفة اليهودية الأمريكية عن التخلّى عن الأسطورة الإسرائيلىة التى لا توجد ثقة فيها، وعدم استعدادهم لهذا التخلّى، والتكاليف الأخلاقية والعملية للإرهاب الفلسطينى، يبدو فى المدى البعيد أنه لا يوجد بديل آخر للمفاوضات مقترنة بالمقاومة المستندة إلى عدم العنف للاحتلال الإسرائيلى المستمر.

تسوية فى المستقبل

أوضحت الانتفاضة الفلسطينية فى 2000 - 2001 أكثر من أى وقت مضى أنه لا يمكن أن توجد تسوية حقيقية تكون عادلة ومستقرة فى المدى الطويل بغير انسحاب إسرائيلى شبه كامل إلى الحدود التى كانت قائمة قبل يونيو 1967. ولا يوجد غير عدد قليل من المناضلين فى سبيل السلام والمتقنين الإسرائيليين، المستعدين للتفكير فى هذا اليوم، ولكن كان هذا صحيحا أيضا منذ عشر سنوات بشأن الحاجة إلى دولة فلسطينية، ومنذ سنة بشأن الحاجة إلى تقسيم القدس.

ومن الموضوعات التى يدور حولها الجدل أن توسع إسرائيل فى 1948، فى أعقاب الهجوم الذى شنه العرب، قادة أمن إسرائيل، لأن مشروع التقسيم الذى أقرته الأمم المتحدة فى 1947 ترك إسرائيل بحدود من الصعب الدفاع عنها لأجل غير مسمى فى مواجهة أعداء لديهم إصرار. ولكن حتى هذه ليست قضية شديدة الوضوح، لأن رفض إسرائيل - برغم أنه أمر مفهوم - العودة إلى الحدود التى قررتها الأمم المتحدة، أو السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين أخرجتهم، كانت عاقبته أن يكون لإسرائيل أعداء لديهم إصرار على عدائهم.

ولكن توسع إسرائيل فى 1967 فى الضفة الغربية وقطاع غزة ليس حالة منتهية: فلم يكن الدافع لها أمن إسرائيل ولم يكن نتيجة تعزيز هذا الأمن. فالدافع كان عقائديا، فهو خطوة أخرى فى تحقيق الحلم الصهيونى ببسط السيادة اليهودية على فلسطين القديمة بأسرها. وكانت العاقبة اشتداد المقاومة القومية الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلى، واستتعال الصراع الواسع بين العرب وإسرائيل.

ومعاهدتا السلام بين إسرائيل ومصر فى 1979، وبين إسرائيل والأردن فى 1994، كان إبرامهما ممكنا بسبب استعداد إسرائيل لإعادة جميع الأراضى التى استولت عليها فى 1967، فى مقابل نزع سلاح هذه الأراضى وخطوات أخرى لتعزيز الأمن الإسرائيلى. وكانت إسرائيل وسورية على وشك التوصل إلى اتفاق سلام بينهما فى تسعينات القرن العشرين، على أساس هذه المبادئ نفسها: انسحاب إسرائيلى كامل من مرتفعات الجولان مقابل السلام، ونزع سلاح الأرض التى تعاد، وإجراءات أمنية أخرى.

ومن غير المرجح أن يقبل الفلسطينيون أقل من ذلك. وحتى إن كان بعض زعمائهم، مثل عرفات، مستعدين يوماً ما لعمل هذا، فالأمر المرجح هو أن التسوية لن تصمد. ولكن يوجد بعض المرونة في كيفية تنفيذ مبدأ الانسحاب الإسرائيلي الكامل، فقد قال الزعماء الفلسطينيون مراراً إنه ما أن تقبل إسرائيل مبدأ الانسحاب الكامل، حتى يكون الفلسطينيون مستعدين للتفاوض على كيفية تنفيذه.

ومن المحتمل، من الناحية العملية، أن تستطيع إسرائيل ضم بعض المستعمرات الموجودة في الضفة الغربية، التي تكون متاخمة لخطوط 1967، فقد أعرب المفاوضون التابعون للسلطة الفلسطينية عن أنهم يمكن أن يقبلوا إجراء تغييرات طفيفة في الأرض تؤدي إلى ضم 50 في المئة من المستوطنين إلى إسرائيل (مقابل 80 في المئة طالب بهم باراك)، بشرط ألا يشمل الضم أعداداً كبيرة من القرى الفلسطينية، وأن تعوض فلسطين بأرض من إسرائيل تساوى في المساحة والنوع ما ضمته إسرائيل إليها. ومن أمثلة ذلك أن الزعماء الفلسطينيين أعربوا في مجالسهم الخاصة عن استعدادهم للتفكير الجاد في تبادل للأرض بموجبه تعطى إسرائيل للدولة الفلسطينية بعض الأرض المتاخمة لحدود غزة والضفة الغربية وعموداً من الأرض يربط غزة بالضفة الغربية عن طريق صحراء النقب التابعة لإسرائيل.⁽³⁹⁾

ومن الصعب رؤية كيفية حل قضايا القدس بغير عودة شبه كاملة للوضع الذي كان قائماً قبل 1967: أي تقسيم المدينة إلى القدس الغربية اليهودية والقدس الشرقية العربية، مع وجود سيادة إسلامية على المدينة القديمة، وخاصة الحرم الشريف، في ما عدا الحي اليهودي والجدار الغربي. ومع صعوبة هذه القضية، فهي رمزية للجانبين إلى حد كبير. وفي هذ الحالة، يمكن التساؤل بحق عن السبب في تخلى الإسرائيليين عن دعوهم لصالح الفلسطينيين؟ أولاً، ليس أمراً غير منطقي، من الناحية الأخلاقية، أن يؤدي الجانب الذي كان مخطئاً في أغلب الأحيان، ثمناً مرتفعاً للضحايا. والأكثر أهمية هو أنه لا توجد دولة عربية أو إسلامية توافق على استمرار السيادة الإسرائيلية على بعض المساجد الأكثر أهمية في العالم الإسلامي. وليس في استطاعة عرفات أو الإسرائيليين معادة هذا العالم أو الموافقة على أي شيء قد يعرض الحكومات العربية المعتدلة في مصر والأردن ولبنان، وربما سورية أيضاً، لغضب الجماهير.

والأمر الذى سيكون ابتلاعه أشد صعوبة على الإسرائيليين هو أنهم يجب أن يرجعوا أيضا عن التوسع اليهودى الذى استمر خمسة وثلاثين عاما فى القدس الشرقية والمناطق المجاورة لها فى الضفة الغربية. وحتى لو كان عرفات مستعدا فى الماضى لقبول الاحتفاظ ببعض الأحياء اليهودية فى القدس الشرقية وضواحيها، فمن غير المرجح أن يكون هذا الحل الوسط مستقرا الآن. ففى المناخ الراهن، يكون من الصعب تصور أن يقبل الشعب الفلسطينى استمرار وجود المدن والأحياء اليهودية داخل ما يعتبرونه بصورة شرعية أرضا فلسطينية.

وبالمثل، لا يوجد غير احتمال ضئيل لإبرام تسوية مستقرة إذا استمرت إسرائيل فى الإصرار على الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية الفعالية على وادى نهر الأردن، لأن الفلسطينيين لن يوافقوا على أى وجود عسكري إسرائيلى فى أى جزء من أرضهم. ومن الناحية الأخرى، كانت هناك دلائل قوية فى كامب ديفيد والمفاوضات التى أجريت بعدها على أن الفلسطينيين سوف يوافقون على ما يشبه تسوية ومسابقة شبه جزيرة سيناء: وضع قوة دولية فى الضفة الغربية - تشمل جنودا أمريكيين.⁽⁴⁰⁾

وتبعا لهذه الترتيبات وفى سياق تسوية سلام شاملة بين العرب وإسرائيل - تشمل اتفاقية سلام لا يزال من الممكن إبرامها بين إسرائيل وسورية - تتحقق المصالح الأمنية المشروعة لإسرائيل. والحل، الذى تم التوصل إليه فى الاتفاقيتين المبرمتين مع مصر والأردن، هو التفرقة بين حدود إسرائيل السياسية وحدودها الأمنية. فالحدود السياسية الجنوبية لإسرائيل هى حدودها مع شبه جزيرة سيناء، ولكن حدودها الأمنية هى قناة السويس - بمعنى أن انتهاك اتفاقية نزع السلاح وعبور الجيوش المصرية القنال يعنى الحرب.

وبالمثل، فإن الحدود الشرقية لإسرائيل هى نهر الأردن والحدود بين إسرائيل والأردن من البحر الميت جنوبا إلى إيلات وخليج العقبة. ولكن حدودها الأمنية الشرقية هى حدود الأردن مع العراق - بمعنى أن وجود أى جيوش معادية فى الأردن تتقدم نحو إسرائيل، سواء جيوشا سورية أو عراقية أو إيرانية، يكون مشتملا على الحرب ومبررا لها، ويترتب عليه رد إسرائيلى ساحق قبل أن تصل هذه الجيوش إلى وادى الأردن.⁽⁴¹⁾

وفى ما يتعلق بقضية المياه، فإنها هي الأخرى لا يمكن أن يحلها الإسرائيليون على حساب الفلسطينيين، فخرانات المياه الجوفية فى الضفة الغربية يجب أن تؤول إلى دولة فلسطينية. ومن المؤكد أن إسرائيل سوف تفقد ما يقدر بنسبة مئوية تبلغ 25 - 30 فى المئة من مواردها الراهنة من المياه النقية، وهذا يقتضى إبرام بعض الاتفاقيات الانتقالية لاقتسام المياه. ولكن من الممكن، فى مدى خمس سنوات تقريبا، أن يستبدل بخزانات المياه الجوفية معامل للتخلص من ملوحة المياه واستيراد مياه باستخدام ناقلات وخطوط أنابيب. وبالإضافة إلى هذا، فإنه حتى لو احتفظت إسرائيل بجميع خزانات المياه الجوفية فى الضفة الغربية، فإنها ستكون ثروة تتبدد سريعا، لأن عدم التناسب بين الموارد الإسرائيلية الراهنة واستخدامه سوف يتأكد. وعلى أى حال، فإن القضية الحقيقية فى المدى الطويل ليست متعلقة بالمياه، بل بالنقود، بسبب توفر الوسائل التكنولوجية لحل مشكلة المياه - وكميات النقود التى تدعو إليها الحاجة ليست مما لا يطاق.⁽⁴²⁾

وأصعب قضية، غير القدس، هى حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، التى لا يمكن أن تتم بطريقة حرفية، لأسباب سبقت مناقشتها. ولكن فى سياق تسوية سلام شاملة، ستكون هذه القضية أقل صعوبة مما بدت: فهناك أسباب قوية للاعتقاد بأن هذه القضية يمكن حلها بطريقة يقبلها الطرفان، رمزيا وعمليا.

وفى العقد الماضى، أصدر الزعماء الفلسطينيون عددا من البيانات الموثوق فيها، تبين أنهم مستعدون للتفرقة بين حق العودة وتنفيذه، لو اعترفت إسرائيل بمسئوليتها فى إيجاد هذه المشكلة. ومثال ذلك أن أبو إياد، وهو من أهم المسؤولين فى منظمة التحرير الفلسطينية، كتب يقول فى مقالة نشرها فى 1990 إن الفلسطينيين يدركون أن التنفيذ الحرفى لحق العودة ليس ممكنا، وأن المفاوضات يمكن أن تحل هذا الأمر: فإذا قبلت إسرائيل "مبدأ حق العودة أو التعويض" فإننا من جانبنا مرنين بشأن التنفيذ... ونحن نتوقع أيضا أن تؤدى الجماعة الدولية دورها الكامل فى موضوع التعويض".⁽⁴³⁾

وقد تكرر هذا الموقف فى الشهور القلائل الماضية، فقد كرر كبار الزعماء الفلسطينيين إصدار بيانات علنية يقولون فيها إنهم يعترفون بأن إسرائيل لن تقبل أبدا "عودة" أعداد كبيرة من اللاجئين أو نسلهم، وليست لديهم النية للمطالبة بذلك".⁽⁴⁴⁾

ويتضح من التقارير الفلسطينية والإسرائيلية المختلفة عن قضية حق العودة أن عناصر الحل هي اعتراف إسرائيل بمسئوليتها السياسية والأخلاقية، وأن يعود إلى إسرائيل عدد صغير نسبيا من هؤلاء اللاجئين ونسلهم، الذين لا تزال لهم صلات عائلية قوية بالعرب الإسرائيليين، وتوطين معظم الآخرين في فلسطين - وبصفة خاصة في الأرض التي كانت في حوزة إسرائيل وحصل عليها الفلسطينيون في تبادل للأرض، فيتاح للفلسطينيين أن يقولوا إن اللاجئين عادوا إلى "إسرائيل"،⁽⁴⁵⁾ وتوطين الباقين في الدولة الفلسطينية الجديدة، وفي أماكن أخرى في العالم العربي أو في الغرب، مع تعويض اقتصادي سخى تقدمه إسرائيل والجماعة الدولية.⁽⁴⁶⁾

وباختصار، يتضح بصورة متزايدة أن قضية حق العودة هي عقبة رمزية أكثر منها إلى حد كبير عقبة حقيقية في سبيل التسوية. وفي ضوء الدلائل الكثيرة على أن هذه القضية قابلة للحل تماما، فإن الإصرار المستمر للإسرائيليين والمدافعين عنهم على أنها تشكل مشكلة ليس من الممكن التغلب عليها، يدل على أنهم غير مستعدين للإنصات بإمعان للفلسطينيين، أو غير قادرين على ذلك. والأسوأ من ذلك، أنه دليل على أن الكثيرين يتشبثون بهذه القضية ذريعة لعدم استعدادهم لرؤية تسوية تؤدي إلى دولة فلسطينية مستقلة.

خاتمة

مع فوز أريئيل شارون في الانتخابات الإسرائيلية، واشتداد القمع الإسرائيلي للانتفاضة، والرد الإرهابي الفلسطيني، أقفرت إمكانية إبرام تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين. ومع ازدياد عدم وجود احتمال إجراء تغييرات في السياسة الإسرائيلية، يكون المرجح هو ازدياد العنف والإرهاب الفلسطيني، وهو أمر يؤدي إلى دورة لا نهاية لها من الانتقام الإسرائيلي شديد العنف والانتقام المضاد الفلسطيني.

ولا يمكن أيضا استبعاد إمكانية تصعيد الوضع حتى يصبح حربا أوسع بين العرب وإسرائيل. ومن المؤكد أن نشوب هذه الحرب في المنطقة يبدو أمرا غير محتمل، لأن إسرائيل والدولة المجاورة لها تدرك إدراكا قويا التكلفة الجسيمة إلى درجة الكارثة لحرب جديدة يمكن أن تتصاعد لتستخدم فيها أسلحة بيولوجية ونووية. ومن الناحية الأخرى، تقع

فى كثير من الأحيان حروب كانت تبدو غير منطقية من ناحية العلاقة بين فائدتها وتكاليفها - حتى لمن يشتركون فيها - باعتبارها أحداثا غير متوقعة تحدث وتغزل خيوطها بعيدا عن السيطرة.

وتتحمل إسرائيل، لأنها أكثر قوة إلى حد بعيد من الفلسطينيين ولأنها المسؤولة أساسا عن الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، المسؤولية الأساسية فى تجنب التصعيد الذى يصل إلى حد الكارثة، والتوصل فى النهاية إلى تسوية عادلة. ولكن إسرائيل لم تكن مستعدة أبدا للاعتراف بدورها فى منشأ الصراع بين العرب وإسرائيل وقوته الدافعة. ولم تكن مستعدة أبدا للاعتراف بمسئوليتها الأخلاقية عن محنة الفلسطينيين، وقد فوتت عددا من الفرص لتسوية الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين والصراع الأكبر بين العرب وإسرائيل. ولم تدرك إسرائيل، التى أعمتها العقيدة الصهيونية والتاريخ الصحيح للانتقام اليهود، أن الأمر الفظيع هو أن إسرائيل، فى هذا السياق، هى الطاغية المتجبرة وأن الفلسطينيين هم الضحايا.

وأضعف جانب فى العقيدة الصهيونية كان دائما مطالبتها، المستندة إلى التاريخ الذى يرويه الكتاب المقدس والأهالى اليهود القدماء، بالسيادة اليهودية الأبدية على أرض فلسطين بأسرها. وإلى جانب أن الدقة التاريخية للرواية التى يشتمل عليها الكتاب المقدس ينكرها إنكارا متزايدا الباحثون المحدثون (ومن بينهم علماء آثار إسرائيليون)، فإن الرواية التاريخية القديمة مثبتة الصلة بالحقيقة، حتى إن أمكن إثبات دقتها، لأمر مرور ألفى عام، أوجد واقعا سياسيا وأخلاقيا شديد الاختلاف.

ويخشى كثير من الإسرائيليين ومؤيدوهم أن يترتب على التخلّى الجزئى عن الأساطير الصهيونية زوال شرعية دولة إسرائيل اليوم. ولكن هذا الخوف لا أساس له. فمهما أحاط الشك بالحجة الصهيونية المستمدة من التاريخ القديم أو حتى من إعلان بلفور فى سنة 1917، فإن مذبحه اليهود ثم إنشاء دولة إسرائيل قد غيرا الأمور تغييرا حاسما لا رجعة فيه ولا نقض. فمنذ 1948، أصبحت الحجة الوحيدة الضرورية لقضية الصهيونية هى حجة الوجود: فقد نشأت وقائع إنسانية جديدة، وأصبحت إسرائيل موجودة، ولها حق الحياة فى سلام وأمن. ومن الأفضل إلى حد بعيد والأكثر فائدة لإيجاد سلام حقيقى مع الفلسطينيين والعالم العربى بأسره أن ترضى إسرائيل بما تحقق لها.

والتعبير عن ذلك تعبيراً مختلفاً يبين أنه بسبب أن الحجة المتعلقة بوجود إسرائيل حجة من الواضح أنها مقنعة مفحمة، فإن اعتراف إسرائيل بالظلم الذى وقع فى الماضى وقبولها بعد انتظار طويل حلاً وسطاً حقيقياً عادلاً، سوف يترتب عليهما إسباغ طابع شرعى على وضع إسرائيل، وليس تجريدتها من شرعيتها، بين الجميع فى ما عدا أكثر الزعماء الفلسطينيين والعرب تعصباً. واستعداد الإسرائيليين لمواجهة تاريخهم، خالياً من التشوهات والأساطير التى أعمتهم، هو الشرط الأساسى النفسى لإقامة سلام للفلسطينيين والإسرائيليين.

والولايات المتحدة أيضاً تتحمل مسئولية المساعدة فى تجنب وقوع كارثة. فهى، أولاً، مسئولة مسئولية أخلاقية، لأنها اشتركت مع الإسرائيليين فى إلقاء اللوم على الضحايا وتكرر التعقيدات الأخلاقية لصراع إسرائيل مع الفلسطينيين، الذى انطوى منذ البداية على صدام مأساوى بين حركتين قوميتين شرعيتين، كل منهما تزعم أن لها حقاً قوياً فى الأرض نفسها. والدعم الأخلاقى والدبلوماسى والاقتصادى والعسكرى غير المشروط الذى ظلت الولايات المتحدة تقدمه لمدة تزيد على خمسين عاماً لإسرائيل قد أوجد للولايات المتحدة - برغم نواياها الحسنة ودوافعها النبيلة - التزاماً أخلاقياً مقنعاً الآن بأن تحدث توازناً مع القوة الإسرائيلية التى لا تقف عند حد، وأن تجعل الأرض مستوية.

وهذا هو بالتحديد ما فشل بيل كلينتون فى عمله. وبرغم أنه يعتبر بصفة عامة، فى إسرائيل وفى الولايات المتحدة، أعظم صديق أمريكى لإسرائيل فى أى عهد من العهود، فإن تواطؤ كلينتون مع التشدد الإسرائيلى قد سبب ضرراً جسيماً للمصالح الإسرائيلية الحقيقية. ويوجد سببان يفسران تخطى كلينتون عن مسئوليات الولايات المتحدة. أولاً، أنه أحب إسرائيل حبا حقيقياً - ليس حبا حكيماً ولكنه أكثر مما يجب - وهى عاطفة لا يغذيها فهم حقيقى لتاريخ الصراع بين العرب وإسرائيل. والأمر الذى يستحق ثناء أقل، فى الصراع بين العرب وإسرائيل وأيضاً فى السياسات الخارجية التى اتبعتها كلينتون بصفة عامة، هو أنه ضحى مراراً بالمبدأ الأخلاقى أو المصالح القومية الأمريكية من أجل مغريات داخلية.

وقد تخطى كلينتون سريعاً، بعد أن تولى منصبه، عن الموقف السياسى لكل رئيس أمريكى منذ 1967: أن المستعمرات الإسرائيلية فى الضفة الغربية غير شرعية وتشكل

عقبة أمام السلام، وأن إسرائيل ليس لها حق في أن تسبق الأطراف الأخرى بتحديد مستقبل القدس عن طريق أعمال من جانبها وحدها. وقد ربط جورج بوش جانبا من برنامج المعونة الاقتصادية الأمريكية على الأقل بإنهاء التوسع في الاستيطان الإسرائيلي، وهذا العمل كان له علاقة كبيرة بقرار الجمهور الإسرائيلي منح أصواته لرابين بدلا من شامير في الانتخابات الإسرائيلية في 1992.

ولكن كلينتون، وهو يضيف صفات مثالية لرابين، أسقط كل ضغوط الولايات المتحدة عليه وتجاهل توسيعه المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وأيضا أعمالا قوضت احتمالات أن تحقق عملية أوسلو تسوية عادلة. وحتى بعد وصول نيتانياهو إلى السلطة في 1996، تصرف كلينتون - برغم أنه أصبح يدرك الآن أن سياسات إسرائيل، لا سياسات الفلسطينيين، هي التي تمنع تحقيق السلام - وكأنه عاجز عن عمل شيء في هذا الأمر. ويتأكد كلينتون مرارا لنيتانياهو أن الولايات المتحدة لن تستخدم برامج معونتها الاقتصادية والعسكرية، مهما كانت الظروف، لتحقيق تغييرات في السياسة الإسرائيلية، فإنه يكون قد استبعد بلا مقابل القوة الأمريكية.⁽⁴⁷⁾

وأخيرا، فإن فشل كلينتون كان أمرا مقدرًا، برغم أنه بذل جهدا لتحقيق تسوية سلام في الشهور الأخيرة من حكمه، بسبب تأييده الكامل تقريبا لسياسات باراك. وحتى بعد انهيار مفاوضات كامب ديفيد، عندما قررت إدارة كلينتون لأول مرة أن تقدم مشروع السلام الذي تقترحه علنا، فإن هذا المشروع لم يختلف، في الحقيقة، عن مشروع باراك إلا من نواح طفيفة، ولم يحقق المطالب الفلسطينية المشروعة عن المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، واحتكار إسرائيل مصادر المياه، وإنهاء السيطرة العسكرية الإسرائيلية على الضفة الغربية، ومنها وادي نهر الأردن.⁽⁴⁸⁾ والحقيقة أن كلينتون، بعدم فشله في سد الفجوة بين إسرائيل والفلسطينيين فحسب، بل يلوم الفلسطينيين علنا، بل التفكير في إمكانية فرض عقوبات أمريكية عليهم، انتهى إلى فقدان آخر ما تبقى من ثقة الفلسطينيين أو العرب بصفة عامة في عدالة الولايات المتحدة. وفي النهاية، لم يفشل كلينتون تماما في جهده المخلص، وإن كان به عيوب مهلكة، لتحقيق السلام في الشرق الأوسط فحسب، ولكنه أطلق موجة من العداء لأمريكا في المنطقة، أوجدت مشكلات خطيرة للدبلوماسية الأمريكية في إدارة بوش.

وتتحمل الولايات المتحدة، بخلاف الالتزامات الأخلاقية، مسئولية نحو مصالحها الذاتية، بل نحو أمنها القومي، بالمعنى الحرفى لهذا التعبير، للمساعدة فى تحقيق تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل. واستمرار التأييد الأمريكى للقمع الإسرائيلى للفلسطينيين، سوف يزيد بالتأكيد من تقويض علاقة الولايات المتحدة بالعالم العربى، وبذلك تتعرض للخطر مصالح قومية أمريكية مهمة، مصل حصر العراق وإيران، واستمرار الحصول على البترول العربى بلا قيد. ولكن الأمر الأكثر أهمية من كل شىء هو أن الإرهاب النووى أو البيولوجى الذى يهدد الشرق الأوسط، يهدد أيضا الولايات المتحدة، بسبب غضب العرب أو المسلمين من التأييد الكامل تقريبا الذى تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل فى صراعها مع الفلسطينيين.

وأمام إدارة بوش الآن خياران. فهى تستطيع المشاركة فى المشكلة مشاركة جادة، ولكنها لن تتجح فى عمل هذا إلا إذا استخدمت أقصى ما لدى الولايات المتحدة من قوة للضغط على إسرائيل، باستخدام الجزرة والعصا، لإحداث تغييرات أساسية فى السياسات الإسرائيلية. وفى الماضى، عندما كانت الولايات المتحدة جادة فى إجبار الإسرائيليين على عمل ما تريد، فقد كانت ناجحة دائما تقريبا، مثل نجاحها عندما استخدمت القوة التى أتاحتها لها المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لتحقيق الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المصرية والسورية واللبنانية عقب المنازعات بين إسرائيل والعرب فى 1956 و1967 و1982. ولكن إذا فشلت هذه الاستراتيجية أو تقرر تجنبها، وإذا لم يكن من الممكن صرف إسرائيل عن المخاطر بارتكاب كارثة، عندئذ يجب أن تحمى الولايات المتحدة نفسها ومصالحها القومية بالتخلص من ارتباطها بإسرائيل، انتظارا ليوم قد يثبت فيه نجاح جهد دبلوماسى غير منحاز حقا للولايات المتحدة.

وأخيرا، تتحمل الطائفة اليهودية الأمريكية مسئولية كبيرة. فبسبب نفوذ هذه الطائفة فى السياسة الداخلية الأمريكية وعلى السياسات التى تتبعها حكومة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، لا يمكن توقع تغييرات فى سياسة الولايات المتحدة - على أى حال، قبل الكوارث وشيكة الوقوع، لا بعدها - فى غيات تأييد على قوى لليهود. والخطوة الأولى يجب أن تكون إنهاء ميل الطائفة اليهودية إلى التغاضى عن التاريخ الحقيقى للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين والوقائع الراهنة لهذا الصراع.

ولا يثير الدهشة، فى ضوء التاريخ، أن الطائفة اليهودية تتراجع عن توجيه نقد علنى لإسرائيل، أو أنها لا تستطيع مواجهة مغزى ما كشف المؤرخون الإسرائيليون أنفسهم الستار عنه. ولكن استمرار عدم الأقدام على هذا يعادل التخلّى عن القيم التحررية والإنسانية التى يفترض أن الشعب اليهودى يمثلها، وأيضا خيانة المصالح الحقيقية لإخوانهم الإسرائيليين.

وما تشدّد إليه حاجة إسرائيل اليوم، قبل كل شىء من أصدقائها الحقيقيين فى أمريكا، اليهود وغير اليهود على السواء، ليس الحب الذى لا سند له، القائم على العاطفة الرخيصة من بيل كلينتون - ودعك من ارتكابه الفاحشة - ولكن المعادل الدبلوماسى للحب القوى. وفى نهاية سبعينات القرن العشرين، فر الزعيم والصحافى اليهودى الأرجنتىنى جاكوبو تيرمان من العداء للسامية المهلك فى وطنه، ووجد ملاذا فى إسرائيل - وهذا هو بالتحديد سبب إنشاء إسرائيل. ولكن تيرمان لم ينس القيم الرحبة، بخلاف مجرد البقاء على قيد الحياة، التى كان يقصد أن يخدمها إنشاء إسرائيل. وفى وسط حرب لبنان وخيمة العواقب - التى يشغل مهندسها الرئيسى منصب رئيس وزراء إسرائيل الآن - دعا تيرمان يهود أمريكا، فى بيان بليغ أن يساعدوا على إنقاذ إسرائيل من نفسها، وهو نداء مناسب بدرجة أكبر اليوم: "من الممكن أن يكون اليهود خارج إسرائيل هم وحدهم الذين يستطيعون أن يفعلوا شيئاً من أجلنا. فهناك يهود فى المنفى حافظوا على قيم تقاليدنا الأخلاقية والثقافية، التى داسها هنا عدم التسامح والتعصب القومى... وقد يساعد الذين يعيشون منا فى إسرائيل على الشفاء من المرض الذى يدمر إسرائيل".⁽⁴⁹⁾

هوامش

- 1- التاريخ الجديد الآن واسع النطاق إلى حد أن الاستشهاد بالمؤلفات الرئيسية فيه يتجاوز نطاق هذه المقالة. ولكن أهم الكتب وأشدّها تأثيراً هي سيمحا فلابان: "ميلاد إسرائيل" (نيويورك: بانثيون، 1987)، وبنى موريس: "مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين" (نيويورك: مطبعة جامعة كمبريدج، 1987)، وإيلان بابي: "صنع الصراع بين العرب وإسرائيل، 1947 - 1951" (لندن: أ. ب. توريس، 1986)، وتوم سيجيف، 1949: "الإسرائيليون الأوائل" (نيويورك: المطبعة الحرة، 1986)، وإيفي شلايم: "التواطؤ عن طريق الأردن" (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 1988)، وشلايم: "الجدار الحديدي" (نيويورك: و. و. نورتون، 2000).
- 2- أورده مايكل يار - زوهار في كتابه عن ترايخ حياة بن جوريون الذي يكشف فيه أسراره: "مواجهة مرآة قاسية" (نيويورك: أبناء تشارلز سكريبنر، 1990).
- 3- جاء ذكرها في موريس: "مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين"، 24.
- 4- النص الكامل "الخطة D" نشر في مجلة دراسات فلسطينية (خريف 1988). وكثيرون من الإسرائيليين اشتركوا في الخطة قدموا تفصيلات في مذكراتهم أو لقاءات بهم، وأشهر هذه المذكرات التي أصدرها إسحق رابين، وكتب فيها أنه بعد أن تولى قيادة وحدة من الجيش داخل قرية فلسطينية، سأل بن جوريون: "ماذا فعل بالأهالي؟" فأجاب بن جوريون بأن لوح بيده بإشارة كانت تعنى بوضوح (أخرجوهم). وقد حذف الرقيب الإسرائيليون هذه الفقرة من الترجمة الإنجليزية لمذكرات رابين، ولكن كشف عنها الستار جريدة نيويورك تايمز، في 29 أكتوبر 1979.
- 5- اقتبس دانييل أقال ديفيد هيرست في كتابه "المدفع وغصن الزيتون" (واشنطن: فابر وفابر، 1983)، 36. وللحصول 7 على المزيد من الأدلة على التواطؤ المباشر للحكومة الإسرائيلية في المذابح، أنظر بنى موريس: "تزييف الوقائع"، في مجلة دراسات فلسطينية، 24 (ربيع 1995)، وتوم ساجيف: "ما الذي حدث فعلاً في غزو اللد؟" في هآرتيس، 12 مايو 2000.

- 6- إيان لوستيك: "نشرة دراسات إسرائيلية" 13 (خريف 1997): 17.
- 7- تم إيضاح الموقف الفلسطيني الرسمي بعدد من الوسائل. ولمناقشة هذا الأمر مناقشة وافية، أنظر المقالة التاريخية التي كتبها صلاح خلف (أبو إياد)، الذي كان في ذلك الحين الزعيم الذي يشغل المكانة الثانية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعنوان "تنكيس السيف"، في مجلة فورين بوليسي 78 (ربيع 1990).
- 8- خطبة في الكنيست في 5 أكتوبر 1995، طبعت في "تقرير عن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة" 5 (نوفمبر 1995).
- 9- في مارس 1997، قال يوسى بيلين، وهو أحد زعماء حمائم إسرائيل، وأحد مستشاري بيريز، إنه في الوقت الذي كان رابين يتصور فيه إنشاء دولة فلسطينية محدودة في غزة والضفة، كان بيريز يريد أن تقتصر السيادة الفلسطينية على غزة، مع نشوء نوع ما من الحكم المشترك للضفة الغربية بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين. (في حديث أدلى به لجريدة هآرتيس، 7 مارس 1997). وبالمثل، قال يوسى ساريد، رئيس حزب ميريتس السياسي اليساري المعتدل في إسرائيل، إن خطة بيريز للضفة الغربية "مختلفة اختلافاً ضئيلاً عما يريد أريئيل شارون"، وليست غير "تحويلها إلى مناطق منعزلة عن بعضها البعض". وردت في "تقرير الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم"، الأمن الإسرائيلي الفلسطيني، 1995.
- 11 - ديفيد ماكوفسكي: "سلام الشرق الأوسط عن طريق التقسيم"، فورين إيفرز 80 (مارس/ إبريل 2001): 38. ويقول الصحفى الإسرائيلي داني روبنستين إنه نتيجة للإجراءات الصارمة التي اتخذها عرفات "زالت تقريبا الذراع العسكرية بأكملها لحماس، ووضع المناضلون المسلمون المتطرفون في السجن، وضعفت ضعفاً شديداً البنية الأساسية التنظيمية للحركات الإسلامية". أنظر هآرتيس، 12 مارس 2001.
- 12- حديث أدلى به لجيفيرى جولدبرج: "هدية عرفات"، نيويورك ركر، 29 يناير 2001، 66.

- 13- أنظر بصفة خاصة عمود أميره هاس فى هآرتيس، 21 ديسمبر 1999، "رطانة باراك". وقد كتبت أميرة تقول إن هذه الرطانة مطابقة لما تقول جوش إيمونيم، حركة الاستيطان الأصولية اليمينية المتطرفة.
- 14- حديث أدلى به لأرى شافيت، هآرتيس، 2 فبراير 2001.
- 15- أشار باراك أولا إلى الخطر النووى الذى يلوح، ويحتاج إلى إبرام تسوية بين العرب وإسرائيل، فى حديث أدلى به لجريدة جيروساليم بوست، الصادرة فى 24 سبتمبر 1999، وآخر أقواله مأخوذة من التصريحات التى أدلى بها لشافيت.
- 16- هآرتيس، 27 سبتمبر 1999، ونيويورك تايمز، 28 سبتمبر 1999.
- 17- هآرتيس، 27 فبراير 2001. وفى السنة الأخيرة التى قضاها باراك فى السلطة، أنشئ نحو 2000 وحدة سكنية جديدة، وهو أكبر عدد للوحدات السكنية منذ أن كان أريئيل شارون وزيرا للإسكان والإنشاءات فى 1992. أنظر هآرتيس، 5 مارس 2001.
- 18- زئيف شيف، هآرتيس، 9 فبراير 2001.
- 19- من أمثلة ذلك أن "كثيرين من أنصار أوسلو كانوا يؤمنون أن التدابير الجديدة... سوف تحل محل السيطرة الإسرائيلية المباشرة... مع شكل من أشكال السيطرة الإسرائيلية غير المباشرة، عن طريق السلطة الفلسطينية... وبذلك يستمر احتلال إسرائيل للأراضى الفلسطينية". أنظر ميرون بنفينيستى، هآرتيس 8 مارس 2001.
- 20- كما ذكر ذلك جيديون ليفى، فى هآرتيس، 31 ديسمبر 2000.
- 21- الحديث الذى أدلى به لشافيت، هآرتيس، 2 فبراير 2001.
- 22- عبر عن ذلك وليام ب. كوانت، وهو مسئول سابق فى حكومة الولايات المتحدة وواحد من أبرز الإخصائين فى الولايات المتحدة فى الصراع بين العرب وإسرائيل، فقال: "التفاهات الشفوية كانت تنتشع على نحو ما، عندما يحاول الأمريكيون ترجمتها إلى مواد ملموسة... ونتيجة لذلك، كان من الصعب معرفة ما تم الاتفاق عليه فى النهاية، إن كان هناك اتفاق قد تم". أنظر وليام كوانت: "كلينتون والصراع بين العرب وإسرائيل"، مجلة دراسات فلسطينية 30 (شتاء 2001): 33. انزر أيضا أكيفا إدار: "على أساس تفاهات كامب ديفيد التى لا وجود لها"، هآرتيس، 16 نوفمبر 2001.

23- كان آراء يوسف ألفر، وهو أحد مستشارى باراك فى كامب ديفيد، غامضة بشأن مسألة المستعمرات التى لا تضم، فقد كتب يقول أنها سوف تخضع "تدريجياً" للحكم الفلسطينى، وأن "إسرائيل قد تعتمد إزالة بعض المستعمرات التى تصير بصفة خاصة إشكالات". أنظر "كامب ديفيد والانتفاضة"، فى النشرة التى يصدرها الأمريكيون الداعون إلى السلام الآن، 7 ديسمبر 2000.

24- أكرم هنيه: "وثائق كامب ديفيد"، مجلة دراسات فلسطينية 30 (شتاء 2001): 82. وهنيه هو رئيس تحرير الجريدة الفلسطينية اليومية "الأيام"، وأحد المستشارين المقربين من عرفات، وعضو الوفد الفلسطينى فى كامب ديفيد.

25- بصفة خاصة حركة السلام الآن الإسرائيلية، وحزب ميريتس السياسى، وكشف الستار هارتيس، ومنهم زئيف شيف، وميرون بنفنيستى، وأمره هاس، وجديون ليفى، وأكيفا إدار، ودانى روبنستين.

26- هارتيس، 24 نوفمبر 2000.

27- أميره هاس، هارتيس 14 نوفمبر 2000.

28- وقد لخص هنيه هذا الأمر قائلاً: "لقد اتسعت كتل المستعمرات الضخمة الثلاث فى شمال الضفة الغربية ووسطها وجنوبها وربطتها ببعضها البعض وبإسرائيل مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية، بطريقة تجعلها تسيطر على الموارد المائية الفلسطينية فى الضفة الغربية". أنظر هنيه: "وثائق كامب ديفيد" 83.

29- أنظر، من بين محللين كثيرين، داني روبنستين، هارتس، 29 أكتوبر 2000.

30- للإطلاع على تحليلات مفصلة للتبادل المقترح للأرضى، أنظر البيان الذى أصدرته جماعة "السلام الآن" فى 7 ديسمبر 2000: أكيفا إدار، هارتيس، 20 أكتوبر 2000، و"رد الفلسطينين على اقتراح كلينتون"، 30 ديسمبر 2000، وقد أعيد طبعه فى "تقرير عن الاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة"، يناير - فبراير 2001، وهنيه: "وثائق كامب ديفيد".

31- مقتبسة من هنيه: "وثائق كامب ديفيد".

32- "فجأة أصبح السماح لليهود بأداء الصلاة في الحرم الشريف مطلباً إسرائيلياً جوهرياً، فأضاف ذلك بعداً دينياً للصراع، وصار لعباً بالمتفجرات التي يمكن أن تشعل الشرق الأوسط والعالم الإسلامي". أنظر هنيه: "وثائق كامب ديفيد" 83. وبالمثل، أشار أحد كبار المؤرخين في إسرائيل في بحث عن القدس، إلى أنه "في داخل إسرائيل، لا يؤيد هذا المطلب غير جماعة صغيرة متطرفة تريد إخراج المسلمين من هذا الموقع المقدس. ومجرد إثارة هذه الفكرة أكد الفلسطينيين أسوأ المخاوف بشأن النوايا الإسرائيلية تجاه الأقصى". أنظر جيرشون جورنبروج: "الغلطة الحقيقية"، جيروساليم ريبورت، 20 نوفمبر 2000.

33- أكد المسؤولون في إدارة كلينتون نبأ أذاعه الفلسطينيون عن أن عرفات قال للرئيس كلينتون، عندما اشتد ضغط كلينتون على عرفات في كامب ديفيد، بسبب موقفه الذي لا يلين بشأن جبل الهيكل: "هل تريد أن تشهد جنازتي؟ إنني لن أتخلى عن القدس والأماكن المقدسة". أنظر هارتيس، 17 سبتمبر 2000. وبالإضافة إلى هذا، فإن عرفات، طبقاً لما قال مناحم كلين، وهو أستاذ جامعي إسرائيلي متخصص في شؤون القدس، وعضو في الوفد الإسرائيلي في كامب ديفيد، متدين تديناً حقيقياً واهتمامه بالمواقع الإسلامية المقدسة اهتمام أصيل، وليس تكتيكياً. أنظر هارتيس، 15 مارس 2001.

34- ويؤكد هذا التقويم الفلسطيني شبه الرسمي لكامب ديفيد الذي قدمه هنيه، وقد أكدته أيضاً خطبة مهمة ألقاها روبرت ماللي، أحد المفاوضين التابعين لإدارة كلينتون، وقد نشرتها جريدة جيروساليم بوست الصادرة في 11 مارس 2001.

35- اعترف بهذا صراحة يوسف ألفر، أحد كبار مستشاري باراك في كامب ديفيد، في التحليل الذي نشره بعنوان "كامب ديفيد والانتفاضة". ودلل كوانت أيضاً على أن قبول الفلسطينيين لإسرائيل في نطاق خطوط 1967 "كان بالفعل تنازلاً ضخماً، ولا يجب أن يكون نقطة بداية لمزيد من التنازلات". أنظر "كلينتون والصراع بين العرب وإسرائيل" 31.

36- توماس فريدمان: "الأمر يزداد سوءاً"، نيويورك تايمز، 22 مايو 2001.

37- زعم بعض المعلقين الإسرائيليين (مثل أميره هاس في هآرتيس، 21 فبراير 2000) وجود استراتيجية إسرائيلية متعمدة بعد أوسلو لاختيار السلطة الفلسطينية، وبذلك تحتفظ إسرائيل بسيطرتها غير المباشرة على معظم الضفة الغربية، بمنح امتيازات خاصة اقتصادية ومتعلقة بالرحلات وغير ذلك، للصفوة السياسية والعسكرية والاقتصادية الفلسطينية - وقد أثنى كثيرون من أفراد هذه الصفوة في تسعينات القرن العشرين، حتى مع سوء أحوال الجمهور. وللإطلاع على بيانات قوية حول الرأي القائل إن انتفاضة الأقصى كانت انفجاراً من أسفل، أوجده قنوط الفلسطينيين من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي وسوء الوضع الاقتصادي منذ أوسلو، أنظر مقالتي كتبهما هنري سيجمان، الذي كان في السابق زعيماً مرموقاً في الجماعة اليهودية الأمريكية الرسمية، وهو الآن أحد الزعماء البارزين لمجلس العلاقات الخارجية: "إسرائيل: كشف حساب تاريخي"، عرض كتب نيويورك، 8 فبراير 2001، و"آمال السلام في عهد شارون"، هآرتيس، 27 فبراير 2001.

38- انظر، على سبيل المثال، العمود الذي كتبه الصحفي الفلسطيني داوود كتاب في جريدة واشنطن بوست، الصادرة في أول مارس 2001، والملاحظات التي أبدتها أحمد قريع، وهو أحد قادة السلطة الفلسطينية، "الانتفاضة ستستمر، ولكن ليس ضرورياً أن تكون انتفاضة عسكرية، فيمكنها أن تتخذ شكلاً آخر". نشرتها هآرتيس، 11 مارس 2001.

39- أنظر حكايات وراء الأبناء، في هآرتيس، 29 و31 يناير 2001.

40- هنيه: "وثائق كامب ديفيد" 94، أنظر أيضاً هآرتيس، 14 أغسطس و27 فبراير 2001.

41- للاطلاع على مناقشة وافية لقضايا الأمن، أنظر جيروم سلاتر: "نيتانيا هو والدولة الفلسطينية والأمن الإسرائيلي الذي يعاد تقويمه"، في بوليتيكال ساينس كوارترلي 112 (شتاء 1997-1998): 675 - 689.

42- مثال ذلك أن دراسة إسرائيلية في 1995، توصلت إلى أن إسرائيل تستطيع بمبلغ 110 ملايين دولار فحسب سنويا سد احتياجاتها الراهنة وفي المستقبل من المياه "نيويورك تايمز، 14 أغسطس 1995.

43- أنظر أبو إياد: "تنكيس السيف"، في فورين بوليسي 78(ربيع 1990): 103. وهذا الموقف أعيد تأكيد جوهره في بيانات فلسطينية يوثق فيها صدرت في الآونة الأخيرة، ومن أمثلتها هنيه: "وثائق كامب ديفيد".

44- أنظر رد الفلسطينيين على مقترحات الرئيس كلينتون في سنة 2000، الذي يوضحون فيه أنهم "مستعدون للتفكير تفكيراً مرناً مبدعاً بشأن وسيلة تنفيذ حق العودة" (نيويورك تايمز، 3 يناير 2001). وبالمثل، كتب في الآونة الأخيرة نبيل شعث، وزير التخطيط الفلسطيني ومستشار عرفات المقرب منه، يقول إن حل هذه القضية حلاً "يحقق متطلبات الجانبين قريب المنال (واشنطن بوست، 15 مايو 2001).

45- كانت هذه فكرة جرى خلالها "تفكير جاد" في المفاوضات الفاشلة بين إسرائيل والفلسطينيين في الفترة الواقعة ببيت فشل مؤتمر كامب ديفيد وانتخاب شارون. أنظر هارتيس، 31 يناير 2001.

46- انظر، من بين الروايات الكثيرة، المقالة المهمة التي كتبها أكيفا إدار: "كيفية حل مشكلة اللاجئين"، هارتيس 29 مايو 2001.

47- هذه هي النقطة الرئيسية في مقالة كوانت المهمة، التي يقارن فيها فعالية سياسات الجزرة والعصا التي اتبعتها نيكسون وكارتر بعدم فاعلية سياسة كلينتون. ولاحظوا أيضاً الهجوم الذي شنته أكيفا إدار. مراسلة هارتيس في واشنطن، على "إذلال" وزير الخارجية وارين كريستوفر نفسه أمام زعماء اليهود في الولايات المتحدة، عندما وعد "بعدم الضغط على إسرائيل، معاذ الله". (هارتيس، 2 مارس 1994). وقد أضافت إدار أن الطائفة اليهودية الأمريكية لن تشكر كلينتون إذا فشلت سياسته - برغم أنه ثبت أن هذه النبوءة كانت خاطئة.

48- للاطلاع على رواية الفلسطينيين للتطابق بين مواقف كلينتون وجميع المواقف الإسرائيلية في المفاوضات/ أنظر هنيه: "وثائق كامب ديفيد". وقد أكد كوانت وماللي

جوهر الرواية الفلسطينية وانتقدا بقسوة فشل كلينتون طول تسعينات القرن العشرين فى
التفرقة بين المصالح القومية الأمريكية والمواقف الإسرائيلية، وفشله فى استخدام الجزرة
والعصا لتحقيق مرونة إسرائيلية أكبر. أنظر كوانت: "كلينتون والصراع بين العرب
وإسرائيل"، وماللى، جيروساليم بوست، 11 مارس 2001).

49- جاكوبو ايمرمان: "وقائع أطول حرب، الجزء 2"، نيويورك، 25 أكتوبر 1982،

.104